www.alamalmal.net

تصفح الموقع

8 صفحات
5 جنيهات

ندعم قرارك

عالم المال

• الإصدار الثانى • السنة الحادية والعشرون • العدد: 899 • الأحد 12 يوليو 2026 م

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

Zaldi Investment

صندوق زالدي ستار - Zaldi Star

سعر الوثيقة يوم 11-7-2026

111.71672 جم

تم توزيع كوبونات نقدي بقيمة 9.8 جنيه للوثيقة

مدير الاستثمار: شركة زالدي للاستثمارات

zaldi-capital.com

للاستفسار: 16299

Zaldi Investment

صندوق زالدي المصري - Zaldi Elmasry

سعر الوثيقة يوم 11-7-2026

11.37 جم

مدير الاستثمار: شركة زالدي للاستثمارات

zaldi-capital.com

للاستفسار: 16299

بعد توجيهات رئيس الجمهورية

كيف تبني مصر نموذجها الاقتصادي الوطني؟

زيادة
وتيرة الإنتاج والتصدير لدعم الاقتصاد وسد الفجوة التجارية

تطوير
سياسات إدارة الدين العام وتقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي

جذب
استثمارات أجنبية مباشرة موجهة للتصدير

تعميق
التصنيع المحلي وتوطين مستلزمات الإنتاج

دعم
المشروعات الصغيرة والمتوسطة وربطها بسلاسل الإنتاج

تحسين
بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات

التوسع
في التمويل الأخضر والطاقة المتجددة

إعادة
توجيه التمويل المصرفي للقطاعات الإنتاجية

التصنيع الزراعي وترشيد المياه

توسيع مشاركة القطاع الخاص الصناعي أولوية استراتيجية في مرحلة ما بعد صندوق النقد

رحب عدد من رجال الأعمال بإعلان القيادة السياسية إعداد برنامج اقتصادي وطني شامل لمرحلة ما بعد صندوق النقد الدولي، مؤكدين أن نجاحه يتوقف على ترجمة الإصلاحات إلى إجراءات تنفيذية تدعم الاستثمار والإنتاج والتصدير. وشددوا على ضرورة إزالة المعوقات البيروقراطية، وتبسيط إجراءات التراخيص، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، إلى جانب توفير الأراضي الصناعية والتمويل، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويرفع معدلات النمو والصادرات خلال المرحلة المقبلة.

وأشاد بسام الشنواني، عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية لشباب الأعمال ورئيس مجلس إدارة «بي إم جي للتعليم»، بإطلاق برنامج اقتصادي وطني شامل أعلن عنه رئيس الجمهورية، مؤكدًا أن القطاع الخاص يرحب بهذه الخطوة لما تمثله من فرصة لخلق استثمارات حقيقية ومستدامة.

وقال الشنواني، في تصريحات لـ«عالم المال»، إن البرنامج يمثل خطوة إيجابية للاقتصاد الوطني، لكنه يتطلب إزالة العقبات التي تواجه المستثمرين، وفي مقدمتها تبسيط إجراءات التراخيص الصناعية، وسرعة إنهاء المستندات، والقضاء على البيروقراطية التي ما زالت تؤخر إصدار التراخيص لأشهر طويلة.

وأكد تأييده لتوجيهات الرئيس بشأن استغلال الأصول غير المستغلة وتحويلها إلى مشروعات منتجة، موضحا أن طول الإجراءات، الذي قد يمتد إلى عامين في بعض الحالات، يرفع تكلفة الاستثمار ويؤثر على دراسات الجدوى، فضلا عن الأعباء التي يتحملها المستثمر عند شراء الأراضي أو المنشآت الصناعية، مشددا على أن مشاركة القطاع الخاص لن تحقق أهدافها ما لم يتم القضاء على الروتين الإداري.

وأضاف أن الفرص الاستثمارية متوافرة، إلا أن المشكلة الحقيقية تبدأ بعد تخصيصها بسبب تعقيد الإجراءات، معربا عن أمله في أن يكون البرنامج الجديد قابلا للتنفيذ على أرض الواقع، لا مجرد لجان أو حوارات تنتهي دون نتائج ملموسة، كما حدث في تجارب سابقة، لافتا إلى أن ملف الأصول غير المستغلة، سواء الفنادق أو المخازن، يمكن أن يحقق عوائد كبيرة إذا صاحبه تبسيط للإجراءات.

وأشار إلى أهمية توجيه الاستثمارات إلى المحافظات، لما تمتلكه من مشروعات واعدة في مختلف القطاعات، مستشهدا بمزارع الأسماك في كفر الشيخ، وصناعة الزيوت والعطور في الغربية، وصناعة الأثاث في دمياط، مطالبا بإعداد خريطة استثمارية واضحة للمحافظات ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب إنشاء شركات كبرى تتولى تجميع منتجات المشروعات الصغيرة وتصديرها على غرار التجربة الصينية.

واختتم الشنواني تصريحاته بالتأكيد على أن إعداد البرنامج الاقتصادي يجب أن يستند إلى مقترحات رجال الأعمال والمستثمرين، مع منح الوقت الكافي لإخراجه بصورة عملية، موضحا أن تبسيط الإجراءات، وتوفير الأراضي الصناعية المرفقة، وتيسير التسجيل، تمثل عوامل رئيسية لدعم الصناعة وزيادة الإنتاج والصادرات.

وأكد المهندس عمرو أبو فريخة، عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الهندسية، أن التوجيهات الرئاسية بإعداد برنامج اقتصادي جديد تأتي في توقيت مهم مع اقتراب انتهاء برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي، مشيرا إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب برنامجا وطنيا يرتكز على أولويات التنمية المصرية، وفي مقدمتها الصناعة والزراعة والتكنولوجيا، مع إعادة توجيه جانب أكبر من الإنفاق العام إلى هذه القطاعات، بعد أن نجحت الدولة في تنفيذ وتطوير البنية الأساسية خلال السنوات الماضية.

وأوضح أن التوسع في استثمارات القطاع الخاص يسهم في الحفاظ على معدلات التوظيف وخلق فرص عمل جديدة، بما يجعل النمو الاقتصادي أكثر استدامة، مؤكدا أن البرنامج يجب أن يمنح أولوية لزيادة الإنتاجية في القطاعين الزراعي والصناعي باعتبارهما الأساس الحقيقي لرفع القيمة المضافة وتعزيز تنافسية الاقتصاد، إلى جانب التوسع في الصادرات لزيادة حصيلة النقد الأجنبي ودعم استقرار الاقتصاد الكلي.

وأضاف أن نجاح البرنامج الاقتصادي مرهون بمشاركة حقيقية للقطاع الخاص والاستماع إلى مقترحات المستثمرين، خاصة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على توفير التمويل، وتبسيط الإجراءات، ووضع رؤية واضحة لتمويل المشروعات الصناعية، والاهتمام بملف التصدير، وتطوير تعامل الجهاز الإداري مع المستثمرين، فضلا عن دعم وتنمية المناطق الصناعية في المحافظات.

وأشار إلى أن الحكومة حققت خلال الفترة الأخيرة إنجازات مهمة من خلال افتتاح مصانع جديدة وجذب استثمارات أجنبية، خاصة من الشركات الصينية، إلا أن قطاع الصناعات الهندسية ما زال يعاني تشوهات جمركية تؤدي إلى ارتفاع الرسوم على بعض الخامات مقارنة بالمنتج النهائي، بما يضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي.

وطالب بإعادة النظر في أسعار الأراضي الصناعية ورسوم تراخيص التشغيل، وتفعيل نظام الشباك الواحد، ووضع خريطة صناعية تستهدف الصناعات كثيفة العمالة والصناعات المغذية والتصديرية، مؤكدا ضرورة ربط المشروعات القومية بتوطين صناعات قادرة على التصدير لتحقيق أعلى عائد اقتصادي.

كما شدد على أهمية زيادة الصادرات اعتمادا على الصناعات ذات الميزة التنافسية وارتفاع المكون المحلي، مع الالتزام بوثيقة سياسة ملكية الدولة وتوسيع دور القطاع الخاص، إلى جانب دمج المشروعات الصغيرة في سلاسل الإمداد الصناعية من خلال التمويل والتدريب والدعم الفني.

وأوضح أن القطاع الصناعي ما زال يواجه تحديات تتمثل في نقص الخامات، وتأثر سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف التمويل والتشغيل، واستمرار البيروقراطية، وندرة الأراضي الصناعية المرفقة، وتعقيدات التراخيص، فضلا عن تعثر آلاف المصانع نتيجة تراكم الأعباء المالية، وهو ما يستدعي حلولا عاجلة ضمن البرنامج الاقتصادي الجديد.

فيما أشاد خالد فايد، رئيس شعبة الملابس الجاهزة باتحاد الغرف التجارية، بإعلان القيادة السياسية إعداد برنامج اقتصادي وطني شامل يبدأ بعد انتهاء برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي، مؤكدا أن مشاركة القطاع الخاص بصورة أكبر تمثل خطوة مهمة لدعم الاقتصاد.

وطالب بأن يراعي البرنامج الجديد مطالب المصنعين والمستثمرين، وفي مقدمتها توفير أراض صناعية مرفقة، ومواجهة التحديات التي تواجه القطاع الصناعي، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتوسع فيها، إلى جانب إنشاء مولات تجارية للملابس الجاهزة داخل المناطق الصناعية لتسويق المنتجات المصرية.

وأكد أن تسريع إجراءات تأسيس الشركات، وتوفير الخامات، والأراضي المرفقة، والحوافز الضريبية والجمركية، وتحسين مناخ الأعمال، تمثل أسرع السبل لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة الصادرات وتعزيز الموارد الدولارية، مشيرا إلى أن الحكومة تبذل جهودا واضحة لدعم التصنيع المحلي وزيادة الصادرات.

واختتم بالتأكيد على أن تقديم حوافز جديدة للمستثمرين والصناع، إلى جانب تسريع التخارج الحكومي من الأنشطة الاقتصادية، سيعزز مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، ويسهم في تحقيق مستهدفات التنمية الشاملة وزيادة الإنتاج والتصدير.

أسامة عبدالله

بسام الشنواني:

يجب توجيه الاستثمارات إلى المحافظات

أبو فريخة:

الصناعة والتكنولوجيا أولويات المرحلة الجديدة

خالد فايد:

توسيع دور المشروعات الصغيرة يدعم التصدير

دمج الطاقة النظيفة في القطاعات الصناعية والاقتصادية ضرورة لتحقيق النمو المستدام

أيمن قرة:

توجيهات الرئيس تخفف الأعباء المالية وتضمن أمن الطاقة

جمال القليوبي:

تشغيل آلاف المصانع بالألواح الشمسية

محمد عطية:

تحويل قطاع الطاقة إلى محرك رئيسي للنمو

صلاح حافظ:

الاكتشافات الجديدة تخفض فاتورة الاستيراد

أحمد مهينة:

القطاع الخاص يقود طفرة الاستثمار

أشاد خبراء الطاقة بتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بإعداد برنامج اقتصادي متكامل يهدف إلى تحقيق نمو مستدام والانتقال بالاقتصاد من مرحلة التثبيت إلى الانطلاق، فور انتهاء برنامج صندوق النقد الدولي في ديسمبر ٢٠٢٦.

وأكدوا أن هناك خطة استراتيجية قوية تتبناها الحكومة، ممثلة في وزارتي البترول والكهرباء، منذ سنوات من أجل تحقيق طفرة كبيرة في قطاع الطاقة، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وخفض الفاتورة الاستيرادية، وتحويل مصر إلى مركز إقليمي لتصدير الكهرباء إلى أفريقيا وأوروبا من خلال مشروعات الربط الكهربائي، علاوة على التوسع في مشروعات الطاقة الشمسية والرياح ومحطة الضبعة النووية ومشروعات الهيدروجين الأخضر.

وقال المهندس أيمن قرة، خبير الطاقة، إن التوجيهات الرئاسية الأخيرة بإعداد برنامج اقتصادي وطني خالص لعام ٢٠٢٧ فتحت نقاشات موسعة بين صناع القرار لترتيب أولويات الدولة، موضحا أنه إذا كان الاقتصاد يمثل الجسد فإن الطاقة هي الشريان المغذي له.

وأشار إلى أن البرنامج الاقتصادي في قطاع الطاقة يجب أن يتمتع بالخصوصية الوطنية لتأمين احتياجات المواطنين من الطاقة، مع خفض الأعباء المالية عليهم، لافتا إلى أن برنامج الرئيس شدد على مراعاة تخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين، وهو ما سيسهم في معالجة الضغوط التي واجهها المواطنون نتيجة شروط صندوق النقد الدولي، إذ كانت تلك الشروط تضغط بقوة نحو تسريع رفع الدعم المباشر، بينما سيركز البرنامج الوطني الجديد على كفاءة استخدام الطاقة وتأمين الوقود كأولوية قصوى لخفض الأعباء المعيشية ودعم التصنيع.

في حين أوضح المهندس بهاء غبريال، خبير الطاقة، أن البرنامج الاقتصادي الجديد يهدف إلى تقليل الاعتماد على استيراد الوقود الأحفوري التقليدي لتجنب ارتفاع أسعار الطاقة عالميا، في ظل ارتفاع سعر الدولار أمام الجنيه المصري، مع تلبية احتياجات المصانع، وتوفير الطاقة المستدامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الثقيلة، لرفع مساهمة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي، وكذلك العمل على استقرار الشبكة القومية، حيث تم رفع كفاءة محطات التوليد التقليدية لضمان عدم تكرار انقطاع التيار الكهربائي.

وأضاف أن البرنامج يشمل أيضا التوسع في عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف عن حقول البترول والغاز، وجذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة بمصر، وتحفيز الشركات الأجنبية على التوسع في حجم أعمالها، خاصة بعد تصفير مستحقاتها لأول مرة منذ سنوات، حيث نجحت وزارة البترول في سداد كامل مستحقات الشركات الأجنبية، بما عزز ثقتها في الاقتصاد المصري.

وقال الدكتور جمال القليوبي، خبير الطاقة، إن الحكومة عدلت الاستراتيجية الوطنية للطاقة لتسريع التحول الأخضر، حيث تستهدف الآن وصول مساهمة الطاقة المتجددة (الشمس والرياح) إلى ٤٥٪ من إجمالي مزيج توليد الكهرباء بحلول عام ٢٠٢٨، بعد أن كان من المقرر بلوغ نسبة ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠، بما يجعل التحول الطاقي ركيزة أساسية للاقتصاد، ولم يعد الأمر يقتصر على بناء محطات عملاقة، بل يمتد إلى دمج الطاقة النظيفة في مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية.

وأضاف القليوبي أن البرنامج الاقتصادي الجديد يستهدف أيضا تشغيل آلاف المصانع عبر الألواح الشمسية فوق الأسطح، لتوفير ١٠٠٠ ميجاوات في مرحلته الأولى، علاوة على نشر أنظمة تخزين الطاقة، تنفيذا للتوجيهات الرئاسية الخاصة ببطاريات التخزين العملاقة لضمان استقرار الشبكة ليلا.

في الوقت نفسه قال الدكتور أحمد مهينة، وكيل أول وزارة الكهرباء للتخطيط الاستراتيجي ومتابعة الأداء والتعاون الدولي، إن قطاع الطاقة سيكون من أكثر القطاعات جاذبية للشركات المحلية والعالمية، من خلال الحوافز الاستثمارية والضمانات التي تقدمها الحكومة للمستثمرين الأجانب، وتشمل تقديم تسهيلات ضريبية وتمويلية لشركات الطاقة المتجددة لتقليل التكلفة الاستثمارية المرتفعة، وتوطين التكنولوجيا، واشتراط زيادة نسبة المكون المحلي في صناعة الألواح الشمسية وتوربينات الرياح لدعم الصناعة الوطنية، علاوة على مشروعات الهيدروجين الأخضر من خلال تحويل مذكرات التفاهم الدولية إلى مشروعات فعلية على أرض الواقع لإنتاج الوقود المستقبلي وتصديره.

وأضاف مهينة أن من أهم ملامح البرنامج الاقتصادي الجديد في قطاع الطاقة تحويل مصر إلى مركز إقليمي لتبادل الطاقة، وهو توجه يضمن تدفقات مستدامة من النقد الأجنبي بعيدا عن مشكلات القروض، وتشمل هذه المشروعات الربط المصري السعودي من خلال تشغيل المراحل الأولى للمشروع لتبادل طاقة تصل إلى ١٥٠٠ ميجاوات، بما يعزز استقرار الشبكة الإقليمية، إلى جانب التوسع في خطوط الربط مع الأردن وليبيا، واستكمال دراسات الربط الأوروبي الأفريقي عبر اليونان وإيطاليا، فضلا عن التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي في حقول الاستكشاف لزيادة إنتاج الغاز والنفط وخفض الانبعاثات الكربونية.

من جهته أكد الدكتور صلاح حافظ، خبير الطاقة، أن قطاع البترول والغاز في مصر يشهد طفرة كبيرة في عمليات البحث والاستكشاف لتعزيز أمن الطاقة وتقليل فاتورة الاستيراد.

وأوضح أن أبرز الاكتشافات الجديدة تشمل كشف «نيدوكو إن-٢» في دلتا النيل، الذي يضيف نحو ٥٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا، ويقع على بعد أقل من كيلومتر من تسهيلات الإنتاج القائمة، ما سمح بربطه سريعا بالشبكة القومية.

وأضاف أن اكتشافات الصحراء الغربية شهدت نجاحات مهمة، حيث حققت شركة عجيبة للبترول، بالتعاون مع شركة إيني الإيطالية، كشوفات جديدة، إلى جانب اكتشافات الشركة العامة للبترول، ومن أبرزها بئر غرب الضبعة-X٢ الذي نجح في إنتاج ٤,١٥ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا و٣٣٦ برميلا من المتكثفات.

وأشار إلى أن حقل سنان حقق كشفا جديدا للزيت الخام، كما أسهم استخدام الحفر الأفقي في زيادة معدلات استخراج الغاز والزيت إلى ما يقارب ستة أضعاف الطرق التقليدية.

وتابع أن اكتشافات البحر المتوسط تضمنت كشف «دينيس غرب-١» الذي أعلنت عنه شركة إيني بمنطقة امتياز تمساح قبالة سواحل بورسعيد، باحتياطيات تقدر بنحو ٢ تريليون قدم مكعب من الغاز و١٣٠ مليون برميل من المتكثفات، وهو ما يعزز الإنتاج المحلي ويجذب مزيدا من الاستثمارات.

وأضاف أن حقل شمال صفا بخليج السويس يعد من أكبر اكتشافات النفط في المنطقة خلال العشرين عاما الماضية، إذ وصل إنتاجه الحالي إلى ١٥ ألف برميل يوميا، مع خطط لإضافة آبار جديدة لرفع معدلات الاستخلاص.

بدوره قال المهندس محمد عطية، خبير الطاقة، إن قطاع الطاقة يجب أن يكون أحد المحركات الرئيسية للبرنامج الاقتصادي المرتقب، مشيرا إلى أن الرسالة الأهم في تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي تتمثل في انتقال الدولة من مرحلة تأسيس البنية الأساسية إلى مرحلة تعظيم العائد الاقتصادي منها.

وأوضح أن هذا التوجه ينطبق بوضوح على قطاع الطاقة، الذي شهد خلال السنوات العشر الماضية استثمارات ضخمة غيرت خريطة الكهرباء والغاز الطبيعي والطاقة المتجددة في مصر، لافتا إلى أن الدولة تمتلك اليوم فائضا في قدرات إنتاج الكهرباء يتجاوز ٢٠ جيجاوات، بعد ارتفاع القدرات المركبة إلى أكثر من ٦٠ جيجاوات، وهو ما يمنح مصر ميزة تنافسية إقليمية، إلا أن الاستفادة الاقتصادية من هذا الفائض تتطلب ربطه بسياسات تستهدف التوسع الصناعي، وجذب الاستثمارات، وزيادة الصادرات.

وأكد أن البرنامج الاقتصادي الجديد يجب أن ينظر إلى الطاقة باعتبارها أحد عوامل الإنتاج الرئيسة، وليس مجرد خدمة للمستهلك، لأن توفير طاقة مستقرة وتنافسية يدعم التوسع الصناعي، ويوفر فرص عمل، ويزيد الصادرات، ويعزز حصيلة النقد الأجنبي، مشددا على أن دمج سياسات الطاقة مع السياسات الصناعية والتجارية سيجعل القطاع أكثر قدرة على قيادة النمو الاقتصادي، خاصة في ظل التحول العالمي نحو الاقتصاد منخفض الكربون.

وأضاف أن الأولوية خلال المرحلة المقبلة لم تعد زيادة قدرات إنتاج الكهرباء، وإنما تعظيم الاستفادة من الأصول القائمة، بعد نجاح الدولة في القضاء على أزمة الكهرباء وإنشاء شبكة تعد من الأقوى في المنطقة، موضحا أن التحدي الحالي يتمثل في رفع معدلات استغلال هذه القدرات عبر التوسع في النشاطين الصناعي والإنتاجي، إلى جانب الإسراع في تطوير شبكات النقل والتوزيع، والتوسع في أنظمة تخزين الكهرباء والشبكات الذكية، بما يدعم مستهدف رفع مساهمة الطاقة المتجددة إلى ٤٢٪ من مزيج الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠.

وأشار إلى أن تحسين كفاءة استخدام الطاقة يمثل أحد أهم الملفات، باعتباره من أقل الوسائل تكلفة لخفض استهلاك الطاقة والانبعاثات، مؤكدا أن نجاح المرحلة المقبلة سيقاس بقدرة قطاع الطاقة على دعم النمو الاقتصادي، وليس فقط بزيادة إنتاج الكهرباء.

وأوضح أن أبرز التحديات تتمثل في تعظيم العائد الاقتصادي من البنية الأساسية التي تم إنشاؤها، وتوفير التمويل اللازم لمشروعات التحول في الطاقة، وتسريع تطوير شبكات النقل والتوزيع لاستيعاب التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، إلى جانب تعميق التصنيع المحلي لمكونات مشروعات الطاقة، وتوطين التكنولوجيا، وتأهيل الكوادر البشرية، باعتبارها عوامل أساسية لتعزيز القدرة التنافسية مستقبلا.

وشدد على أهمية تحقيق التوازن بين إصلاح أسعار الطاقة والحفاظ على تنافسية القطاع الصناعي، حتى تظل الطاقة عنصر جذب للاستثمار وليست عبئا على الإنتاج، مؤكدا أن نجاح البرنامج الاقتصادي في معالجة هذه الملفات سيجعل قطاع الطاقة أحد أهم محركات النمو، وزيادة الصادرات، وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة والصناعة.

شيرين نوار - مي رفاعي

التصنيع الزراعي ركيزة النمو لتعزيز الأمن الغذائي بعد مرحلة صندوق النقد

جمعة عطا:

دعم المحاصيل الاستراتيجية يعزز مستهدفات الخطة الجديدة

محمد علي فهيم:

مواجهة التغيرات المناخية ركيزة حماية الإنتاج الزراعي

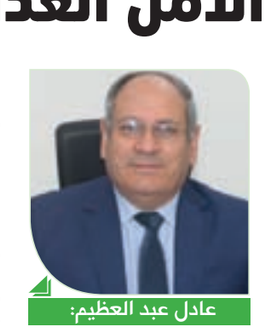

عادل عبد العظيم:

تعظيم الإنتاج مفتاح تحقيق المستهدفات

أكد خبراء الزراعة والبحث العلمي أن نجاح البرنامج الاقتصادي الوطني لمرحلة ما بعد صندوق النقد الدولي يتطلب وضع القطاع الزراعي في صدارة أولويات التنمية، باعتباره أحد الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي، وخفض فاتورة الواردات، وزيادة الصادرات. وشددوا على أهمية معالجة التحديات الهيكلية التي تواجه الزراعة، وفي مقدمتها محدودية الموارد المائية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف التصنيع الزراعي، وتفتيت الحيازات، إلى جانب التوسع في التكنولوجيا الزراعية الحديثة، ودعم المحاصيل الاستراتيجية، وتمكين صغار المزارعين، بما يعزز قدرة القطاع على دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

وقال الدكتور جمعة عطا، الخبير الزراعي بمركز البحوث الزراعية، إن نجاح المرحلة الاقتصادية الجديدة التي تستهدفها الدولة يرتبط بقدرتها على تعزيز الأمن الغذائي، ورفع كفاءة المنظومة بالكامل، مشيرا إلى أن القطاع الزراعي يمتلك فرصا كبيرة لدعم الاقتصاد، لكنه لا يزال يواجه تحديات تتطلب حلولا هيكلية تضمن استدامة التنمية وتحقيق الأمن الغذائي.

وأوضح أن أحد أبرز التحديات يتمثل في ضعف التخطيط للمحاصيل، حيث يتجه بعض المزارعين إلى زراعة محاصيل بعينها دون دراسة لاحتياجات السوق، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المعروض في بعض المواسم وانخفاض الأسعار بشكل يسبب خسائر اقتصادية، لافتا إلى أن تراجع دور الإرشاد الزراعي ساهم في تفاقم هذه المشكلة.

وأشار إلى أن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، مثل: الأسمدة والبذور والمبيدات والعمالة، يمثل ضغطا متزايدا على المزارعين، ما يستدعي تفعيل دور التعاونيات الزراعية تحت إشراف الدولة لتوفير هذه المستلزمات بأسعار مناسبة، خاصة للمحاصيل الاستراتيجية التي تعتمد عليها مصر في سد احتياجاتها الغذائية، مثل: القمح والذرة الصفراء وفول الصويا وبنجر السكر.

وأضاف أن محدودية الصناعات التحويلية لا تزال تمثل إحدى العقبات الرئيسة أمام تعظيم القيمة المضافة للإنتاج الزراعي، موضحا أن كميات كبيرة من الخضر والفاكهة تتعرض للهدر نتيجة نقص مصانع التصنيع الغذائي، في حين يمكن تحويل هذا الفائض إلى منتجات قابلة للتخزين والتصدير بما يحقق عائدا اقتصاديا أكبر.

وفيما يتعلق بتحقيق الاكتفاء الذاتي، أوضح أن الموارد المائية المحدودة تظل من أبرز التحديات، في ظل انخفاض نصيب الفرد من المياه وزيادة الطلب على الغذاء مع النمو السكاني، الأمر الذي يفرض ضرورة تعظيم الاستفادة من كل قطرة مياه عبر التوسع في نظم الري الحديثة واستنباط أصناف زراعية أكثر إنتاجية وأقل استهلاكا للمياه.

وأشار إلى أن الدولة قطعت شوطا كبيرا في تنفيذ مشروعات قومية لدعم الأمن المائي والزراعي، شملت معالجة مياه الصرف الزراعي، وتطوير شبكات الري، والتوسع في استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة، مؤكدا أن استكمال هذه المشروعات، إلى جانب دعم المحاصيل الاستراتيجية وتشجيع التصنيع الزراعي، سيعزز قدرة مصر على تقليل الواردات وزيادة الصادرات.

أكد الدكتور محمد علي فهيم، رئيس مركز معلومات تغير المناخ بوزارة الزراعة، أن قدرة القطاع الزراعي على التكيف مع التغيرات المناخية تمثل أحد أهم عوامل الحفاظ على معدلات الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي، خاصة في ظل التوجهات الحالية للدولة نحو تعزيز الإنتاج المحلي ودعم الاقتصاد الوطني.

وأوضح فهيم أن الدولة اتخذت خلال السنوات الماضية إجراءات استباقية وخططا مرنة للتعامل مع تأثيرات التغيرات المناخية، وهو ما ساهم في حماية المحاصيل الزراعية والحد من الخسائر الناتجة عن موجات الحرارة والتقلبات الجوية، مؤكدا أن الالتزام بالإرشادات الفنية يظل عنصرا رئيسا للحفاظ على الإنتاجية.

وقدم فهيم عددا من التوصيات للمزارعين، أبرزها تقارب فترات الري للمحاصيل الصغيرة والمشاتل، وتقسيم الري بالتنقيط إلى فترتين صباحية ومسائية، مع تجنب الري خلال ساعات الظهيرة لتقليل الإجهاد الحراري.

كما أوصى بدعم محاصيل الخضر، خاصة الطماطم والخيار والفلفل والباذنجان، بالأحماض الأمينية ومحفزات النمو المناسبة، مع زيادة معدلات البوتاسيوم، وتجنب الإفراط في استخدام الأسمدة الأزوتية أثناء موجات الحر، حفاظا على الأزهار وتقليل تساقط العقد، بما يسهم في الحفاظ على جودة المحصول ورفع إنتاجيته.

في حين أكد الدكتور عادل عبدالعظيم، رئيس مركز البحوث الزراعية، أن القطاع الزراعي يواجه عددا من التحديات الهيكلية والفنية والاقتصادية، في مقدمتها استمرار تفتيت الحيازات الزراعية، وهو ما يحد من التوسع في تطبيق الميكنة الزراعية والتكنولوجيا الحديثة ويؤثر على الكفاءة الاقتصادية للإنتاج، إلى جانب غياب الدورة الزراعية في بعض المناطق، بما ينعكس على استدامة الموارد الطبيعية والإنتاجية.

وأشار إلى أن محدودية الموارد المائية تمثل تحديا رئيسا في ظل الزيادة السكانية والطلب المتزايد على الغذاء، الأمر الذي يتطلب تعظيم الاستفادة من وحدتي الأرض والمياه، من خلال الاعتماد على نتائج البحث العلمي، والتوسع في نظم الري الحديثة، واستنباط أصناف عالية الإنتاجية وأكثر قدرة على تحمل الظروف البيئية المختلفة.

وأضاف أن نشر التكنولوجيا الزراعية الحديثة والممارسات الزراعية الجيدة بين المزارعين لا يزال يحتاج إلى مزيد من الجهود، لافتا إلى أن صغار المزارعين يواجهون أيضا صعوبات في تسويق منتجاتهم نتيجة تعدد حلقات التداول والوسطاء، وهو ما يؤثر على دخولهم ويقلل من العائد الاقتصادي للإنتاج الزراعي.

وأكد رئيس مركز البحوث الزراعية أن التوسع في التصنيع الزراعي يمثل أحد المحاور الأساسية لدعم الاقتصاد الوطني، حيث يسهم في تقليل الفاقد من المحاصيل، ورفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية، وخلق فرص عمل جديدة، فضلا عن تعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية.

وأوضح أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب تقليص الفجوات الإنتاجية في عدد من السلع الاستراتيجية، وعلى رأسها القمح، والذرة، والأعلاف، والمنتجات الحيوانية، وذلك من خلال مواصلة برامج البحث العلمي، وتحسين الإنتاجية، ودعم المزارعين بمستلزمات الإنتاج والتقنيات الحديثة.

على الصعيد نفسه ثمّن عدد من رجال المجتمع الصناعي والاستثمار إعلان القيادة السياسية عن برنامج اقتصادي وطني لمرحلة ما بعد صندوق النقد الدولي، مع الإسراع في تنفيذ برنامج تخارج الدولة من الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاعات الإنتاجية التي تمثل أولوية للاقتصاد المصري.

مي أبو المجد

جريدة عالم المال
أسبوعية - اقتصادية - شاملة
تصدر عن مؤسسة «عالم المال» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»

رئيس مجلس الإدارة والتحرير
أيسر الحامدى

رئيس التحرير
أشرف الحامدى

مشرف عام التحرير
محمد النجار

مساعد رئيس التحرير للمحتوى الرقمى
د.أحمد عبدالفتاح

رئيس التحرير التنفيذى
أرشد الحامدى

مدير التحرير
أسماء عبدالبارى - هبة عبدالستار
رشا يوسف - جمال الهوارى
على رضوان - شيرين نوار

هيئة التحرير
إيمان خيري - عبدالمجيد عبدالله
منار مختار - فريدة صلاح الدين
مى أبو المجد - آيه جمال
محمد سلامة - زياد الحامدى

تصوير: كامل أمين الشعراوي
إسلام أشرف

بوابة عالم المال الإخبارية
مدير تحرير
مى رفاعى

إشراف
مهند الحامدى

إشراف الصفحات المتخصصة
عبلة السيد

الديسك المركزى
غادة نعيم - أحمد عبدالعزيز

تصحيح لغوي:
شيماء عبدالرحيم

الإخراج الفنى
هيثم السيد
يحيي مجدي

التجهيزات الفنية
أحمد سيد

الإدارة والتحرير
١ ميدان موسى جلال - المهندسين
ت: ٣٣٠٥٤٢١١ - ٣٣٣٧١٨١٤
٣٣٣٥٤٦٦٢ - ٣٣٣٥٤٤٢٣
٣٣٣٧٣٨٥٥
فاكس: ٣٣٣٥٤٦٦١

أرقام الاشتراكات
فاكس: ٣٥٧٨٢٧٠٦
ت: ٣٥٨٠٦٤١٨ - ٣٥٨٠٦٤١٩
٣٥٨٠٦٤٢٠
التوزيع والاشتراكات

مؤسسة
أخبار اليوم

سجل الوفاء
ممدوح الراوى
دبابس فخري همام

«مجتمع الأعمال» يرهن النجاح بتمكين القطاع الخاص وتحديد هوية اقتصادية واضحة

جاء توجيه الرئيس عبد الفتاح السيسي بإعداد برنامج اقتصادي وطني شامل لمرحلة ما بعد برنامج صندوق النقد الدولي، ليفتح باب النقاش حول أولويات المرحلة المقبلة والإصلاحات المطلوبة لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري، وتحسين بيئة الاستثمار.

وفي السطور التالية، نرصد رؤى مجتمع الأعمال حول متطلبات المرحلة الجديدة، والتي ركزت على أهمية وضوح آليات التنفيذ، وتبسيط الإجراءات، وإزالة المعوقات أمام المستثمرين، وتعزيز دور القطاع الخاص في دفع النمو الاقتصادي.

علياء حسين

حسام هيبة

وثيقة سيادة اقتصادية ولا بد من مشاركة القطاع الخاص تنفيذيا وليس استشاريًا

شريف فهمي

المرحلة التالية لبرنامج صندوق النقد تطور طبيعي للأولويات والبناء على ما تحقق

علي عيسى

المستثمرون ينتظرون تيسير إجراءات إنشاء المصانع وإصدار تراخيص التشغيل

أحمد الشريف:

ريادة الأعمال والاقتصاديات الحديثة ضرورة لبناء منظومة ابتكار قوية

أكد حسام هيبة، رئيس شركة أوربس للاستثمارات والرئيس الأسبق للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، أن التوجيه الرئاسي بإعداد برنامج اقتصادي متكامل في هذا التوقيت يمثل لحظة فارقة، لا سيما أنه يتزامن مع وثيقة سياسة ملكية الدولة (٢٠٢٦-٢٠٣٠)، والتي لم تعد مجرد إطار تقليدي، بل إعلانًا لهوية اقتصادية جديدة ترسم لمصر مستقبلًا كمركز عالمي محوري للطاقة واللوجستيات، ووادي تكنولوجي ناشئ في القلب من الشرق الأوسط وأفريقيا.

وقال، إن البرنامج يحمل رسالة حاسمة بأن مصر تنتقل من مرحلة «الإصلاح والتصحيح» إلى مرحلة «الانطلاق التنافسي»، مشيرًا إلى أن استقرار السياسات وسرعة التنفيذ أصبحا أكثر تأثيرًا في قرارات المستثمرين من الحوافز التقليدية، فيما تتمثل الرسالة الأعمق في إنهاء حالة تعدد الجهات والانتقال إلى نموذج الدولة الممكنة، التي يقتصر دورها على تمكين القطاع الخاص ووضع قواعد مستقرة وطويلة الأجل للاستثمار في الطاقة والبنية التحتية.

ورأى أن البرنامج الاقتصادي يجب أن يرتكز على أربعة محاور رئيسية تشمل ترسيخ الحياد التنافسي عبر تفعيل التخارج الحكومي من الأنشطة غير الاستراتيجية، وحسم الهوية الاقتصادية لمصر كمركز للطاقة واللوجستيات، وإحداث طفرة في الابتكار من خلال حاضنات للشركات الناشئة في التقنيات العميقة، إلى جانب الاستثمار في العنصر البشري وربط مخرجات التعليم باحتياجات التصنيع والرقمنة.

وأضاف أن تجربة الإصلاح الاقتصادي أكدت أن الإصلاح النقدي والمالي، رغم أهميته لا يكفي بمفرده، موضحًا أن غياب الهوية الاقتصادية الواضحة يشتت الاستثمارات، وهو ما يستلزم تطوير آليات التنفيذ من خلال منصة رقمية موحدة للتراخيص وفك التشابكات بين الجهات المختلفة لضمان سرعة التنفيذ.

وأوضح أن جعل الاستثمار المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي يتطلب ربطه بمشروعات الهوية الكبرى، عبر استهداف استثمارات بقيمة ٢٢ مليار دولار في قطاعي الطاقة واللوجستيات خلال خمس سنوات، تشمل إنشاء وحدات إسالة جديدة، ومد شبكات الربط الكهربائي مع أوروبا، وتحويل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس إلى منطقة لوجستية ذكية من الجيل الرابع، بما يرفع إيرادات الخدمات البحرية إلى ١٥ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠.

كما دعا إلى إطلاق صندوق وطني للشركات الناشئة برأسمال ٣٠ مليار جنيه لدعم الاستثمار في التكنولوجيا المالية والزراعية والبيولوجية والذكاء الاصطناعي، مع مضاعفة عدد الشركات الناشئة ثلاث مرات خلال ثلاث سنوات، واستهداف ظهور خمس شركات مصرية «يونيكورن» تتجاوز قيمتها المليار دولار بحلول ٢٠٣٠.

وأشار إلى أن تحسين مناخ الاستثمار يتطلب حزمة إصلاحات تشريعية وتمويلية وتنظيمية تشمل إصدار قانون حوافز جديد لمشروعات الهيدروجين الأخضر ومراكز البيانات، وتعميق أسواق المال لتوفير أدوات ائتمانية طويلة الأجل، وإنشاء نافذة استثمارية موحدة تربط بين هيئة الاستثمار والجمارك والضرائب، وتمنح الموافقات خلال ٢٠ يوم عمل.

وأضاف أن تعزيز ثقة المستثمرين يرتبط بتحقيق «الإنجاز المرئي» على أرض الواقع، من خلال الإسراع في طرح فرص الاستثمار في الهيدروجين الأخضر والموانئ الجافة عبر صندوق مصر السيادي، وتفعيل آليات فض المنازعات التحكيمية الدولية، والاستمرار في الحوار الدوري مع المستثمرين لإزالة العقبات بصورة فورية.

وأكد أن القطاع الخاص يجب أن يكون شريكًا تنفيذيًا لا استشاريًا، داعيًا إلى رفع مساهمته إلى ٦٦٪ من إجمالي الاستثمارات، وإسناد إدارة وتشغيل مشروعات البنية التحتية اللوجستية إليه عبر عقود شراكة طويلة الأجل، مع توفير ضمانات سيادية جزئية للمشروعات التصديرية بما يسهل حصولها على التمويل البنكي.

وأوضح أن القطاعات ذات الأولوية لجذب استثمارات ذات قيمة مضافة وزيادة الصادرات وخلق فرص عمل مستدامة تشمل الصناعات التحويلية المرتبطة بتعميق التصنيع، وفي مقدمتها الحديد والصلب والأدوية والأسمدة، إلى جانب مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين لجعل مصر سلة إمداد لأوروبا، والتكنولوجيا الزراعية لزيادة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الأساسية وتقليل الفاتورة الاستيرادية، فضلًا عن مراكز البيانات والذكاء الاصطناعي لتحويل مصر من مستهلك رقمي إلى مصدر للحلول التكنولوجية لأفريقيا.

وأضاف أن تعزيز تنافسية مصر إقليميًا يتطلب استغلال موقعها الجغرافي الفريد ليس كممر فقط، بل كحلقة وصل متكاملة، عبر ربط موانئ البحر المتوسط بالبحر الأحمر بقطار كهربائي سريع، وربط شبكات الغاز والكهرباء بالقارة الأوروبية، وجعل مصر الوجهة الإلزامية للمستثمرين الراغبين في النفاذ إلى أسواق أفريقيا وأوروبا ودول اتفاقيتي الكوميسا والأغادير.

وأشار إلى أن نجاح البرنامج الاقتصادي يستلزم وضع مؤشرات أداء واضحة لقياس مستهدفاته، تشمل رفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ٢٫٥٪ إلى ٣٪ من الناتج المحلي، وزيادة معدل دوران الحاويات بالموانئ المصرية كمؤشر على جاذبية قطاع اللوجستيات، إلى جانب متابعة قيمة تمويلات رأس المال الجري للشركات الناشئة، ونسبة الصادرات التكنولوجية من البرمجيات والرقائق إلى إجمالي الصادرات، وعدد براءات الاختراع المسجلة في مجالات التكنولوجيا الحيوية والذكاء الاصطناعي.

وأوصى بأن يتضمن البرنامج الوطني ملحقًا استراتيجيًا يحدد بوضوح «الهوية الاقتصادية المصرية ٢٠٣٠»، القائمة على ثلاث ركائز هي: طاقة عالمية، وبوابة لوجستية، وواد تكنولوجي، مقترحًا إنشاء مجلس أعلى للتنفيذ برئاسة رئيس الوزراء لمتابعة مستهدفات الطاقة واللوجستيات أسبوعيًا، وتفعيل مبدأ «المشتري الأول» لتكون الدولة أول عميل للشركات الناشئة الوطنية في مشروعاتها الكبرى، إلى جانب إطلاق برنامج وطني للتدريب المزدوج بالشراكة مع كبرى الجامعات الأوروبية لتأهيل ١٠٠ ألف شاب في مجالات الهيدروجين واللوجستيات والذكاء الاصطناعي خلال ثلاث سنوات.

وأكد أن البرنامج الاقتصادي الجديد ليس مجرد خطة إنعاش، بل وثيقة للسيادة الاقتصادية تضع مصر في مصاف الدول المؤثرة في تشكيل خريطة الطاقة والتجارة والابتكار العالمية، مشددًا على أن نجاحه يرتبط باستمرار الإرادة السياسية وتحويل هذه الاستراتيجيات إلى جداول زمنية تنفيذية دقيقة، بما يعزز مكانة مصر كشريك استراتيجي في مستقبل الاقتصاد العالمي، وليس مجرد سوق واعدة.

بدوره أكد الدكتور شريف فهمي، الرئيس التنفيذي لمجموعة إنجيج، أن المستثمرين ينتظرون أن يمثل البرنامج الاقتصادي الوطني مرحلة جديدة تستكمل ما تحقق من إصلاحات خلال السنوات الماضية، مع التركيز بصورة أكبر على تحفيز الاستثمار والإنتاج والتصدير باعتبارها المحركات الرئيسة للنمو المستدام.

وأشر إلى أن الإصلاحات الاقتصادية نجحت في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحسين قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات، بينما تتجه التطلعات حاليا نحو تعميق الإصلاحات الهيكلية بما يعزز تنافسية الاقتصاد، ويدعم القطاع الخاص، ويسهم في خلق بيئة أعمال أكثر كفاءة واستقرارا، إلى جانب برنامج اقتصادي واضح الأهداف وآليات التنفيذ يعكس استمرارية الإصلاح ويعزز الثقة في الاقتصاد المصري خلال المرحلة المقبلة.

وأوضح أن المستثمرين ينظرون إلى مرحلة ما بعد برنامج صندوق النقد باعتبارها تطورا طبيعيا لمسار الإصلاح الاقتصادي، وفرصة لإعادة صياغة أولويات السياسة الاقتصادية، موضحا أن الإعلان عن إعداد برنامج اقتصادي وطني يعكس توجها نحو الانتقال من مرحلة استعادة الاستقرار إلى مرحلة تعزيز النمو المستدام بقيادة الاستثمار والقطاع الخاص، مع استمرار الإصلاحات والتركيز على تبسيط الإجراءات، وتعزيز الحوكمة، وترسيخ مبادئ المنافسة، وتوفير بيئة تنظيمية أكثر استقرارا بما يرفع كفاءة مناخ الاستثمار ويعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري.

وأضاف أن المرحلة المقبلة لا تتطلب تغييرا في مسار الإصلاح بقدر ما تتطلب تطوير أولوياته، موضحا أن المرحلة السابقة ركزت على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، وهو ما أسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وتحسين استقرار الاقتصاد الكلي خلال السنوات الماضية، بينما من المتوقع أن تركز المرحلة المقبلة بصورة أكبر على تعزيز النمو القائم على الإنتاج والاستثمار والتصدير، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة، ودعم الابتكار، ورفع الإنتاجية، مع استكمال الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز تنافسية الاقتصاد، وتحسين بيئة الأعمال لتحقيق أهداف البرنامج الاقتصادي الوطني ودعم النمو المستدام.

وأشار إلى أن وضوح الرؤية وآليات التنفيذ يمنحان المستثمر قدرا أكبر من اليقين، موضحا أن المستثمر لا يكتفي بالإعلان عن الإصلاحات، وإنما يهتم بوجود إطار زمني محدد، وأن الإصلاحات الاقتصادية تحقق أثرها عندما تكون مصحوبة بسياسات مستقرة، وجدول زمني واضح، ومؤسسات تتمتع بالكفاءة والقدرة على التنفيذ، ولذلك فإن استمرارية الإصلاحات، إلى جانب وضوح السياسات واستقرارها، تمثل الركائز الأساسية لتعزيز ثقة المستثمرين، خاصة في الاستثمارات طويلة الأجل.

كما أكد أن جعل الاستثمار محركا للنمو يتطلب وضعه في صدارة أولويات السياسات الاقتصادية، بحيث تصبح جميع الإصلاحات التنظيمية والمؤسسية موجهة نحو تعزيز قدرة القطاع الخاص على التوسع والإنتاج، مع الاستمرار في تحسين بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات، وتطوير الخدمات، وتعزيز التوجه الحالي نحو التحول الرقمي، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية والتصديرية ذات القيمة المضافة العالية، بما يسهم في توفير فرص عمل جديدة، فضلا عن تعزيز الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، واستكمال تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة.

وأضاف أن الحوافز الاستثمارية تعد عنصرا مهما في جذب الاستثمار، إلا أن التجارب الدولية تؤكد أنها تحقق أفضل النتائج عندما تكون مدعومة ببيئة أعمال مستقرة وأكثر كفاءة، مؤكدا أن المستثمر يهتم بوضوح الإجراءات، وسرعة إصدار التراخيص، واستقرار التشريعات، وكفاءة المؤسسات، وسهولة ممارسة الأعمال، بنفس القدر الذي يهتم فيه بالحوافز المالية، وهو ما يجعل استمرار جهود الدولة في تحسين بيئة الأعمال ورفع كفاءة الخدمات الحكومية عاملا رئيسيا في تعزيز جاذبية الاستثمار خلال المرحلة المقبلة.

وأوضح أن قرار المستثمر الأجنبي بضخ استثمارات جديدة يرتبط بتوافر مجموعة من المقومات الأساسية، في مقدمتها القدرة على التنبؤ بالسياسات الاقتصادية، وتوافر رؤية مستقرة للمستثمرين من خلال برنامج اقتصادي واضح المعالم يتضمن أهدافا محددة وآليات تنفيذ واضحة، إلى جانب مواصلة تحسين بيئة الأعمال عبر تبسيط الإجراءات، وتعزيز الحوكمة، وتقديم مزيد من التسهيلات، فضلا عن دعم القطاعات الإنتاجية والتصديرية بما يسهم في زيادة الصادرات، وتوفير مصادر مستدامة للنقد الأجنبي، وتعزيز دور القطاع الخاص في قيادة الاستثمار والنمو.

وأكد أن البرنامج الاقتصادي الوطني يمثل فرصة مهمة للبناء على ما تحقق خلال السنوات الماضية، من خلال ترسيخ استقرار السياسات الاقتصادية، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتسريع الإصلاحات التي تدعم الاستثمار والإنتاج والتصدير، مشددا على أنه كلما كان البرنامج واضح الأهداف، ومستندا إلى آليات تنفيذ فعالة، ويعزز الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، زادت قدرة الاقتصاد المصري على جذب الاستثمارات وتحقيق نمو مستدام ينعكس إيجابا على تنافسية الاقتصاد.

في الوقت نفسه، أكد المهندس علي عيسى، رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، أن ما ينتظره المستثمرون من البرنامج الاقتصادي الوطني بعد صندوق النقد هو النظر بجدية إلى كيفية تسهيل العمل الاقتصادي والإنتاجي في مصر من خلال تيسير إنشاء المصانع وتشغيلها وإصدار التراخيص.

وقال إن الأولوية يجب أن تكون لتغيير فلسفة تعامل الجهات الحكومية مع المستثمر، بحيث يصبح هدفها الأساسي هو تسهيل إنشاء المشروعات وتشغيلها وإصدار التراخيص، بدلا من التركيز على تحصيل الرسوم، مشيرا إلى أن تحقيق ذلك من شأنه دعم الاستثمار والإنتاج.

وأضاف أن هناك نماذج دولية عديدة يمكن الاستفادة منها، لافتا إلى أن دولا كانت أقل تقدما من مصر خلال تسعينيات القرن الماضي؛ مثل: ماليزيا وإندونيسيا وفيتنام، استطاعت تحقيق قفزات اقتصادية كبيرة، مؤكدا أن هذه التجارب متاحة ولا تستدعي «اختراع العجلة»، وإنما الاستفادة مما نجح في دول أخرى.

وأوضح رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين أن الحوافز الاستثمارية وحدها ليست كافية إذا جاءت بعد بدء النشاط، مؤكدا أن المستثمر يحتاج في المقام الأول إلى تسهيلات تمكنه من بدء المشروع والإنتاج في ظروف تنافسية.

وأشار إلى أن المستثمر يتحمل، قبل بدء الإنتاج، أعباء تشمل أسعار الأراضي، والرسوم المختلفة، وتكاليف استخراج التراخيص، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج مقارنة بالدول المنافسة.

وفيما يتعلق بالحوار المجتمعي حول السياسات الاقتصادية، أوضح أن الحوار قائم بالفعل، إلا أن الأهم هو ترجمة ما يطرح خلاله إلى خطوات تنفيذية.

وفي سياق أولويات المرحلة الاقتصادية المقبلة، أكد الدكتور أحمد الشريف، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة «أفيروس فينتشرز»، أهمية زيادة الاهتمام بريادة الأعمال والتكنولوجيا والاقتصاديات الحديثة، بما يشمل مجالات الاستدامة والتكنولوجيا المرتبطة بها، خلال المرحلة الاقتصادية المقبلة، مشيرا إلى إيمانه بقدرات الشباب المصري وأفكارهم المبتكرة.

وأضاف أن الصناعات التقليدية تظل ذات أهمية، إلا أن دمج التكنولوجيا وريادة الأعمال داخل هذه الصناعات يمكن أن يسهم في تحقيق قيمة مضافة.

ولفت إلى أن مصر تمتلك عددا كبيرا من الشباب والأفكار، موضحا أن فرص التصدير لا تقتصر على المنتجات فقط، وإنما تمتد إلى تصدير الخدمات والأفكار ونماذج الأعمال، فضلا عن التوسع الجغرافي للشركات المصرية.

وأوضح أن نجاح شركة مصرية في السوق المحلية وقدرتها على التوسع وفتح أسواق جديدة يمثل أحد أشكال التصدير، قائلا إن الشركة في هذه الحالة تقوم بتصدير خدمات وأفكار وأعمال، بينما تعود الأرباح إلى الاقتصاد المصري، خاصة مع اعتماد العمليات التشغيلية على كوادر مصرية.

وأكد أن الاهتمام بريادة الأعمال والتكنولوجيا والأفكار المبتكرة يمثل نقطة البداية، مشيرا إلى أن بناء منظومة قوية للابتكار هو الأساس لوجود شركات قادرة على المنافسة.

وأشار إلى وجود برامج عديدة للابتكار بدأت في النجاح والتبلور، من بينها برنامج تحالف وتنمية، موضحا أن هذا البرنامج يعاد حاليا تشكيله.

عقارات

ضمن رؤيتها لمنظومة الوجهات البحرية المترابطة.. تطوير مصر تطلق «مارينا سولت» باستثمارات 28 مليار جنيه

أعلنت شركة تطوير مصر، إحدى الشركات الرائدة في التطوير العقاري، إطلاق رؤيتها لتطوير منظومة مشروعات ساحلية مترابطة، وكشفت عن «مارينا سولت» كأول تطبيق لها على ساحل البحر المتوسط ضمن مشروع «سولت»، باستثمارات تبلغ ٧٠ مليار جنيه، منها ٢٨ مليار جنيه لـ«مارينا سولت». وتأتي هذه الخطوة دعمًا لتوجهات الدولة لترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي لسياحة اليخوت، والاستفادة من سواحلها بما يعزز الاقتصاد الأزرق ويرفع تنافسية المقصد السياحي المصري إقليميًا ودوليًا.

ويأتي إطلاق «مارينا سولت» امتدادًا لاستراتيجية تطوير مصر في تطوير وجهات ساحلية متكاملة، بعد النجاح الذي حققته الشركة بإطلاق مشروع أبراج ومارينا المونت جلالة على ساحل البحر الأحمر، لتواصل بذلك تنفيذ رؤية طويلة الأمد ترتكز على تطوير وجهات بحرية عالمية تسهم في تنويع المنتج السياحي المصري، وخلق قيمة اقتصادية مستدامة، وتحويل مفهوم المارينا إلى محرك للتنمية السياحية والاستثمارية يعمل على مدار العام. ويستهدف مشروع «سولت» تحقيق مبيعات إجمالية بقيمة ١٠٠ مليار جنيه، وقد نجح في تحقيق ٢٤ مليار جنيه منها حتى الآن. وانطلاقًا من هذه الرؤية، تقدم تطوير مصر أول مفهوم متكامل للمشروعات الساحلية المترابطة يقدمه مطور عقاري مصري، والذي يقوم على ربط وجهاتها البحرية ضمن منظومة واحدة تحقق التكامل بين المشروعات، وتعزز القيمة الاستثمارية والسياحية لكل وجهة، وتوفر تجربة أكثر تكاملًا لمالكي اليخوت والزوار، بما يسهم في دعم نمو سياحة اليخوت وترسيخ مكانة الساحل الشمالي كوجهة بحرية متكاملة.

ومن المتوقع أن يضم المشروع مارينا مجهزة لاستقبال مختلف فئات اليخوت وفق أعلى المعايير الدولية، إلى جانب أرصفة بحرية متطورة وخدمات بحرية متخصصة، بإجمالي ١٦,٣٠٠ متر مربع من الأرصفة البحرية، وقادرة على استقبال ٦٥ يختًا، ومجموعة متكاملة من المطاعم والمقاهي والمناطق التجارية والترفيهية المطلة على الواجهة البحرية، بإجمالي مساحة بنائية للأنشطة التجارية تبلغ ٧,٠٠٠ متر مربع، إضافة إلى مساحات عامة ووحدات سكنية وفندقية، بما يوفر تجربة ساحلية متكاملة تجمع بين الإقامة والضيافة والترفيه والحياة البحرية في وجهة واحدة.

وتمثل «مارينا سولت» إحدى أبرز الوجهات الساحلية المتكاملة الجديدة على البحر المتوسط، حيث تمتد على مساحة إجمالية تقارب ٣٤٠ ألف متر مربع باستثمارات تبلغ ٢٨ مليار جنيه، ويتوسطها مارينا عالمية تمتد على مساحة ١٠٥ آلاف متر مربع، وتتميز بواجهة مائية بطول ٢,٦٥ كيلومتر، إلى جانب ثلاث بحيرات Crystal Lagoons بمساحة إجمالية تبلغ ٣٠ ألف متر مربع، لتقدم واحدة من التجارب الساحلية الأكثر تميزًا على ساحل البحر المتوسط، من خلال الجمع بين الإطلالات المباشرة على البحر المتوسط والواجهة المائية المتكاملة ضمن مشروع واحد.

ومن المتوقع أن يوفر المشروع نحو ٥,٠٠٠ فرصة عمل مباشرة و١٥,٠٠٠ فرصة عمل غير مباشرة، ويستقطب نحو ٦٠٠ ألف زائر خلال الموسم، مع إيرادات سنوية متوقعة تبلغ ٣ مليارات جنيه، وأثر اقتصادي سنوي يقدر بنحو ٦ مليارات جنيه.

كما يضم المشروع نحو ٢,٦٠٠ وحدة سكنية، وفندقًا يضم غرفًا فندقية وشققًا فندقية، إلى جانب وجهة تجارية وترفيهية نابضة بالحياة تضم مجموعة متنوعة من المطاعم والمحلات التجارية المطلة على الواجهة البحرية، فضلًا عن مارينا مجهزة لاستقبال ٦٥ يختًا وفق أعلى المعايير الدولية، بما يعزز مكانة الساحل الشمالي كوجهة سياحية وبحرية عالمية، ويدعم مستهدفات الدولة لتنمية سياحة اليخوت وتعظيم الاستفادة من الإمكانات الواعدة للاقتصاد الأزرق.

وفي تعليق له على إطلاق الرؤية، قال الدكتور أحمد شلبي، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة تطوير مصر: «يمثل إطلاق «مارينا سولت» امتدادًا لرؤية تطوير مصر في تطوير وجهات متكاملة تسهم في دعم تنافسية مصر على خريطة السياحة البحرية، وتعظيم الاستفادة من المقومات الاستثنائية التي تمتلكها سواحلها.

ونؤمن بأن مستقبل التنمية الساحلية لا يرتبط بتطوير مشروعات منفردة، بل ببناء منظومة متكاملة من الوجهات التي تخلق قيمة اقتصادية وسياحية مستدامة، وتواكب مستهدفات الدولة في تنمية الاقتصاد الأزرق وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي لسياحة اليخوت.»

وأضاف: «من هذا المنطلق، يأتي «مارينا سولت» ليجسد المرحلة التالية في استراتيجيتنا طويلة الأمد، من خلال تقديم أول مفهوم متكامل للمشروعات الساحلية المترابطة يقدمه مطور عقاري مصري، بما يعكس فلسفتنا في تطوير وجهات عالمية ترتكز على الابتكار، والشراكات الدولية، والتكامل بين المشروعات، بما يسهم في الارتقاء بتجربة السياحة البحرية، وخلق قيمة مستدامة للمجتمع والاقتصاد، وترسيخ مكانة مصر كوجهة بحرية رائدة على المستويين الإقليمي والدولي.

ويؤكد إطلاق «مارينا سولت» استمرار تطوير مصر في تنفيذ استراتيجيتها طويلة الأمد لتطوير وجهات ساحلية عالمية تمتد من البحر الأحمر إلى البحر المتوسط، بما يسهم في دعم تنافسية القطاع السياحي المصري، وجذب الاستثمارات النوعية، وتعزيز مكانة مصر كإحدى الوجهات الإقليمية الواعدة لسياحة اليخوت، من خلال نموذج تنموي يقوم على الابتكار، والشراكات الدولية، والاستدامة، وتطوير وجهات متكاملة تخلق قيمة اقتصادية مستدامة للأجيال القادمة.

لتعزيز خدمات الرعاية الصحية..

هايد بارك العقارية للتطوير ومستشفيات الصفا تطلقان مجمع SAFA MEDI.PLEX الطبي

أعلنت هايد بارك العقارية للتطوير، الرائدة في تطوير المجتمعات المتكاملة، توقيع اتفاقية تعاون مع مستشفيات الصفا لإنشاء مجمع «SAFA MEDI.PLEX» الطبي في مشروع هايد بارك القاهرة الجديدة، بهدف تقديم مستوى متقدم من الخدمات الطبية المتكاملة والمتنوعة لسكان المشروع، والارتقاء بجودة حياتهم، وتوفير الرعاية الصحية اللازمة لتقديم خدمات متكاملة داخل المشروع.

ومن المقرر أن تتولى SAFA MEDI.PLEX، التابعة لمستشفيات الصفا، تشغيل وإدارة هذا المجمع الطبي الشامل، مستفيدة من خبرتها الممتدة والمتخصصة في تقديم الخدمات الصحية. وتبلغ مساحة المجمع الطبي الجديد ١٦ ألف متر مربع، ويضم مستشفى لليوم الواحد، إلى جانب مركزين للأشعة والتحاليل الطبية بالتعاون مع ألفا سكان ومعامل ألفا. بالإضافة إلى ذلك، يضم المجمع عيادات طبية خاصة تبدأ مساحاتها من ٤٤ إلى ١٥٧ مترًا مربعًا، لتلبية الاحتياجات المختلفة للأطباء. ومن المقرر أن يبدأ تسليم المجمع الطبي خلال عام ٢٠٢٧.

وقال المهندس أمين سراج، العضو المنتدب لشركة هايد بارك العقارية للتطوير: «في هايد بارك، ننظر إلى تطوير المجتمعات العمرانية باعتباره مسؤولية تتجاوز تطوير الوحدات السكنية، لتشمل توفير منظومة متكاملة من الخدمات التي تلبي احتياجات السكان وتعزز جودة الحياة داخل مشروعاتنا.

وانطلاقًا من هذا النهج، نحرص على إبرام شراكات استراتيجية مع مؤسسات رائدة في مختلف القطاعات، بما يضمن تقديم قيمة مستدامة لعملائنا، ويواكب احتياجاتهم المُختلفة».

وأضاف المهندس أمين سراج: «يأتي تعاوننا مع مستشفيات الصفا كخطوة مهمة ضمن رؤيتنا، حيث نسعى إلى توفير خدمات رعاية صحية شاملة داخل هايد بارك القاهرة الجديدة، بما يتيح للسكان سهولة الوصول إلى خدمات طبية عالية الجودة. كما يعكس هذا التعاون التزامنا المستمر بتطوير مجتمعات متكاملة توفر مختلف مقومات الحياة».

وقال الدكتور عادل طلعت، رئيس مجلس إدارة مستشفيات الصفا: «يعتمد هذا التعاون على توافق الرؤية بين مستشفيات الصفا وهايد بارك العقارية للتطوير، حيث نؤمن بأن الرعاية الصحية المتكاملة تمثل إحدى الركائز الأساسية لبناء مجتمعات مستدامة تتمحور حول الإنسان والارتقاء بحياته. وانطلاقًا من رسالتنا في تقديم خدمات طبية متطورة وسهلة الوصول وفق أعلى معايير الجودة، نتطلع من خلال هذا التعاون إلى تلبية مختلف الاحتياجات الطبية والوقائية والعلاجية للأفراد، مما يسهم في تعزيز جودة الحياة وتوفير تجربة صحية متكاملة».

وتعمل SAFA MEDI.PLEX تحت مظلة مستشفيات الصفا، التي تدير مستشفيين في منطقة المهندسين بسعة إجمالية تتجاوز ٢٨٠ سريرًا، وتقدم باقة متكاملة من الخدمات الطبية تشمل العيادات التخصصية، وخدمات الطوارئ، والتصوير الطبي، والتحاليل من خلال شراكتها مع مجموعة ألفا الطبية، والتي تضم شركة ألفا سكان للأشعة، وكذلك معامل ألفا، إلى جانب خدمات مستشفى اليوم الواحد والعيادات الخاصة، بما يضمن توفير تجربة علاجية متكاملة وسهلة للمرضى.

ويعكس هذا التعاون توجه هايد بارك العقارية للتطوير نحو تعزيز مفهوم الخدمات المتكاملة داخل مشروعاتها، من خلال توفير منظومة شاملة من الخدمات الصحية والتجارية والترفيهية، بما يدعم رؤيتها في بناء مجتمعات عمرانية متكاملة توفر تجربة حياة شاملة ومستدامة للسكان.

ويتميز مشروع هايد بارك القاهرة الجديدة بموقعه الاستراتيجي المميز في منطقة التجمع الخامس، ويمتد على مساحة ٦,٠٨١,٣٣٧ مترًا مربعًا، باستثمارات إجمالية تبلغ ١١٥ مليار جنيه. ويضم المشروع ١٤,٧٦٧ وحدة سكنية متنوعة، بالإضافة إلى بيزنيس ديستريكت وهايد أوت ونادي «رايز» الرياضي، ويُعتبر المجمع الطبي أحدث المرافق التي أعلن عنها لخدمة سكان المشروع.

توضيح

إيماءً إلى ما نشر في جريدة عالم المال في العدد رقم ٨٩٧ والصادر بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠٢٦ في الصفحة رقم ٨ في حوار مع المهندس صادق سليمان العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة المعادي للتنمية والتعمير تحت عنوان: مشروعات (Seabelle) المنصورة الجديدة والمعادي فيو الشروق والمعادي فالي تتصدر خريطة استثمارات «شركة المعادي للتنمية والتعمير»

ورد عن طريق الخطأ عبارة «شراكات استراتيجية مع معمار المرشدي ووادي دجلة وشركات أخرى» وهذه الجملة لم تصدر من الشركة، لذا وجب التنويه.

البورصة شريك رئيسي لتمويل التنمية وجذب الاستثمارات وتعميق مشاركة القطاع الخاص

الدكتور إبراهيم النمر رئيس قسم التحليل الفني بشركة نعيم القابضة للاستثمارات:

زيادة الإنتاج والصادرات تخفف الضغوط على سعر الصرف والتضخم

- دعم الصناعة والتصدير يعزز النمو ويرفع ربحية الشركات
- الثقافة المالية تتطور وارتفاع الوعي يدعم الاستثمار طويل الأجل

في ظل توجه الدولة لإطلاق برنامج اقتصادي جديد يستهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري وزيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية، تبرز تساؤلات عديدة حول انعكاسات هذا البرنامج على سوق المال والقطاعات الاقتصادية المختلفة، ودور البورصة في دعم خطط النمو وجذب الاستثمارات.

وفي هذا الحوار، يؤكد الدكتور إبراهيم النمر، رئيس قسم التحليل الفني بشركة نعيم القابضة للاستثمارات، أن نجاح البرنامج الاقتصادي سيمثل نقطة تحول للاقتصاد المصري، ليس فقط من خلال دعم الإنتاج والصناعة والتصدير، وإنما أيضا عبر تعميق سوق المال، وتوسيع قاعدة المستثمرين، وتحويل البورصة إلى منصة رئيسية لتمويل النمو الاقتصادي.

كيف تقرأ ملامح البرنامج الاقتصادي الجديد وانعكاساته على الاقتصاد المصري؟

أرى أن البرنامج الاقتصادي يستهدف بناء نموذج اقتصادي مصري يعتمد على أولويات الدولة واحتياجات المواطن، مع تعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية والتقلبات العالمية، بما يجعله أكثر مرونة واستدامة. وإذا تم تنفيذ مستهدفاته بكفاءة، فمن المتوقع أن يسهم في تحقيق معدلات نمو أعلى وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي بصورة ملموسة.

وما تأثير ذلك على البورصة المصرية؟

البرنامج يمنح القطاع الخاص دورا أكبر في قيادة النشاط الاقتصادي، وهو ما يتكامل مع برنامج الطروحات الحكومية، دون أن يعني ذلك تخارج الدولة بشكل كامل من النشاط الاقتصادي.

ومن وجهة نظري، فإن زيادة الطروحات الحكومية ستسهم في تعميق سوق المال، وإضافة شركات جديدة ذات أحجام وأنشطة متنوعة، وهو ما يزيد من جاذبية البورصة أمام المستثمرين المحليين والأجانب، ويوفر فرصا استثمارية أكثر تنوعا.

هل تتوقع أن تجذب هذه الطروحات مستثمرين جدد؟

بالتأكيد. فكلما توسعت قاعدة الشركات المقيدة، ارتفعت جاذبية السوق لمختلف شرائح المستثمرين، سواء الأفراد أو المؤسسات. وهناك مؤسسات محلية تستثمر جزءا كبيرا من أموالها في أدوات سوق النقد، وقد تجد في الطروحات الجديدة فرصا مناسبة لتنويع محافظها الاستثمارية، إلى جانب زيادة اهتمام المستثمرين الإقليميين والدوليين بالسوق المصرية.

البرنامج يركز أيضا على الصناعة والإنتاج والتصدير... كيف ترى ذلك؟

هذا أحد أهم محاور البرنامج، لأن دعم الصناعة والتوسع في التصدير يعزز الاقتصاد الحقيقي، ويرفع الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر فرص عمل، ويحسن مستويات الدخل والقوة الشرائية للمواطنين.

كما أن تحسن القوة الشرائية ينعكس بصورة مباشرة على نمو إيرادات الشركات وربحيتها، وهو ما يدعم أداء الشركات المدرجة في البورصة ويرفع من فيمها السوقية.

وهل يسهم ذلك في تخفيف الضغوط الاقتصادية؟

بلا شك. فزيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، إلى جانب نمو الصادرات، يساعدان في تحسين الميزان التجاري وزيادة التدفقات الدولارية، وهو ما يخفف الضغوط على سعر الصرف، ويحد من التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع تكلفة الواردات.

ما الدور الذي يمكن أن تقوم به البورصة خلال المرحلة المقبلة؟

البورصة ليست مجرد سوق لتداول الأسهم، وإنما منصة رئيسية لتمويل الشركات. ومع توقع زيادة الاستثمارات والتوسعات خلال الفترة المقبلة، ستزداد حاجة الشركات إلى أدوات تمويل متنوعة، وهنا يأتي الدور الحيوي لسوق المال في توفير التمويل اللازم لدعم خطط النمو.

كما أن برنامج الطروحات يمثل فرصة كبيرة لتنشيط السوق، وقد أثبت نجاحه خلال التسعينيات، حين ساهم في توسيع قاعدة الملكية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وكان أحد العوامل التي مهدت لموجة النمو الاقتصادي في السنوات التالية.

وماذا عن تطوير الأدوات المالية؟

توسيع قاعدة الأدوات المالية يعد أمرا بالغ الأهمية، لأنه يوفر حلولا متنوعة لإدارة المخاطر والتحوط، خاصة للمؤسسات الاستثمارية، بما يعزز كفاءة السوق ويرفع من قدرته على استيعاب شرائح جديدة من المستثمرين.

وكيف تنظر إلى مستوى الثقافة المالية في مصر؟

هناك تطور ملحوظ في انتشار الثقافة المالية، خاصة بين الشباب، وهو ما يظهر في الزيادة المستمرة لأعداد المستثمرين الجدد والأكواد التي يتم إصدارها. لكننا ما زلنا بحاجة إلى جهود أكبر لنشر الوعي الاستثماري، بما يساعد على توسيع قاعدة المستثمرين وتعزيز الاستثمار طويل الأجل.

وما القطاعات التي تتوقع أن تكون الأكثر استفادة من البرنامج الاقتصادي؟

أتوقع أن تأتي القطاعات الصناعية والشركات الموجهة للتصدير في مقدمة المستفيدين، إلى جانب قطاع العقارات ومواد البناء والموارد الأساسية، في ظل استمرار المشروعات القومية والتنموية الكبرى.

كذلك سيكون القطاع المالي وقطاع التكنولوجيا من أبرز المستفيدين، لأن أي نمو اقتصادي يرفع الطلب على الخدمات المالية والحلول الرقمية، وهو ما ينعكس على نمو إيرادات الشركات العاملة في هذه القطاعات، ويعزز من فيمها السوقية على المدى المتوسط والطويل.

حوار: جمال الهواري

رئيس مجلس الإدارة لشركة جولد إيرا للسبائك الذهبية:

سوق المال محرك رئيسي للنمو المستدام وتحسين معيشة المواطنين

- البورصة تمول المشروعات الكبرى وتجذب الاستثمارات الأجنبية
- البرنامج الاقتصادي يعمق البورصة ويعزز الشفافية والحوكمة

قال جون لوكا، رئيس مجلس الإدارة لشركة جولد إيرا للسبائك الذهبية، أن البورصة المصرية ستكون شريكا أساسيا في تنفيذ البرنامج الاقتصادي الوطني الشامل، والبورصة ستكون منصة رئيسية لجمع رؤوس الأموال، كما ستساهم بشكل مباشر في تسهيل تمويل المشروعات الكبرى.

ما دور البورصة المصرية في البرنامج الاقتصادي الوطني؟

البورصة المصرية ستكون شريكا أساسيا في تنفيذ البرنامج الاقتصادي الوطني الشامل الذي أعلنه الرئيس عبد الفتاح السيسي، وستؤدي سوق الأوراق المالية المصرية دورا محوريا في قيادة المرحلة المقبلة بعد استكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي، وستكون الأداة الفعالة لتمويل المشروعات الوطنية وجذب الاستثمارات اللازمة لتحقيق نمو مستدام ينعكس إيجابا على معيشة المواطنين.

ما أهمية البورصة المصرية للبرنامج الاقتصادي في جمع رؤوس الأموال؟

البرنامج الجديد الذي سيكون مصريا خالصا يعتمد على تعزيز دور القطاع الخاص، وهنا تبرز أهمية البورصة كمنصة رئيسية لجمع رؤوس الأموال، والبورصة ليست مجرد مكان للتداول بل هي محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية، حيث تمكن الشركات من توسيع أعمالها وتوفير فرص عمل جديدة وتعزيز الإنتاجية الوطنية.

من وجهة نظرك.. هل البورصة تسهم في تسهيل تمويل المشروعات الكبرى؟

البورصة ستساهم بشكل مباشر في تسهيل تمويل المشروعات الكبرى من خلال طرح أسهم جديدة أو سندات، مما يتيح للشركات الحصول على سيولة كافية، كما ستعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة التي تدعم احتياطيات النقد الأجنبي وتعزز الثقة في الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى تشجيع الادخار والاستثمار المحلي بتوفير فرص استثمارية آمنة ومربحة تحول المدخرات إلى رأس مال منتج يدعم النمو.

ما توقعاتك للبرنامج الاقتصادي الوطني وماذا سيفعل في البورصة المصرية؟

في ظل البرنامج الوطني الجديد سنشهد تطويرا للبنية التحتية للبورصة بما في ذلك تحديث الآليات والتشريعات لتكون أكثر جاذبية، مما يعكس التزام الدولة بتحقيق نمو شامل يصل إلى كل المواطنين، والبورصة ستستفيد من البرنامج من خلال زيادة حجم التداول والقيمة السوقية وإدراج شركات جديدة من القطاعات الواعدة مثل الصناعة والزراعة والسياحة والتكنولوجيا، الأمر الذي سيرفع من كفاءة السوق ويجعله أكثر عمقا وقدرة على استيعاب الاستثمارات الكبيرة، وفي الوقت نفسه ستفيد البورصة الاقتصاد الوطني بتعزيز الشفافية والحوكمة في الشركات، مما يقلل المخاطر ويحسن بيئة الأعمال.

ما تأثير البرنامج الاقتصادي في البورصة؟

هذا البرنامج يدعم البورصة وسيفتح آفاقا جديدة للاقتصاد المصري ويحقق طفرة في مستوى معيشة المواطنين من خلال نمو حقيقي يعتمد على القدرات الوطنية الخالصة، والنمو الاقتصادي المستدام الذي ينشده الرئيس السيسي لن يتحقق إلا بمشاركة فعالة لسوق المال الذي يربط بين المدخرين والمستثمرين ويحقق التوازن بين الاستقرار والنمو.

حوار: فريدة صلاح الدين

تامر حسين نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة إيليت للاستشارات المالية:

السوق المصرية قادرة على استيعاب الطروحات الكبرى بتسعير عادل

- سوق المال مرشحة لتصبح أحد أهم مصادر تمويل القطاع الخاص
- الصناعة والطاقة والتكنولوجيا أولويات سوق المال

قال تامر حسين، نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة إيليت للاستشارات المالية، أن بعد إعلان الرئيس عبد الفتاح السيسي إعداد برنامج اقتصادي وطني شامل يقود المرحلة المقبلة عقب استكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي، البورصة المصرية يجب أن تكون إحدى الركائز الأساسية لتنفيذ البرنامج، باعتبارها منصة لتمويل الاستثمار وجذب رؤوس الأموال، وليس مجرد سوق لتداول الأسهم.

ما رؤيتك لإعلان الرئيس إعداد برنامج اقتصادي وطني جديد؟

الإعلان يعكس انتقال الدولة من مرحلة الإصلاح الاقتصادي إلى مرحلة البناء وتحقيق معدلات نمو أعلى، مع التركيز على زيادة الإنتاج والاستثمار والتشغيل، كما أن التأكيد على أن البرنامج سيكون مصري فإن ذلك يبعث برسالة ثقة بأن أولويات الاقتصاد ستصاغ وفق احتياجات الدولة المصرية وظروفها، مع الاستفادة من التجارب الدولية دون الاعتماد عليها بشكل كامل.

أين تقف البورصة في تنفيذ هذا البرنامج؟

البورصة ليست سوقا للمضاربة فقط، وإنما منصة لتمويل الاقتصاد الحقيقي، فإذا كانت الدولة تستهدف التوسع في الصناعة والزراعة والطاقة والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا، فإن البورصة تستطيع توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات عبر زيادات رؤوس الأموال والطروحات الجديدة، بما يقلل الاعتماد على الاقتراض.

كيف تستفيد البورصة من البرنامج الاقتصادي وكيف تفيد البورصة الاقتصاد؟

كلما ارتفع النشاط الاقتصادي وزادت أرباح الشركات، انعكس ذلك على نتائج أعمال الشركات المقيدة، وبالتالي ترتفع جاذبية الاستثمار في الأسهم، كما أن تنفيذ مشروعات جديدة سيدفع شركات خاصة كثيرة للتفكير في القيد بالبورصة للحصول على التمويل، وبالنسبة لكيف تفيد فإن البورصة ستوفر تمويلا طويل الأجل للشركات، وتجذب استثمارات محلية وأجنبية، وتساعد على تحسين الحوكمة والإفصاح، وتوسيع قاعدة الملكية، وهو ما ينعكس على رفع كفاءة الشركات وزيادة قدرتها على النمو والتصدير.

هل سيكون برنامج الطروحات الحكومية عنصرا رئيسيا في نجاح البرنامج؟

بالتأكيد فإن الطروحات الحكومية تمثل أحد أهم العوامل التي تزيد من عمق السوق، وترفع السيولة، وتجذب مستثمرين جدد، خاصة إذا شملت شركات كبيرة تعمل في قطاعات استراتيجية. نجاح هذه الطروحات سيعزز ثقة المستثمرين ويزيد من القيمة السوقية للبورصة.

هل سوق المال المصري قادر على استيعاب طروحات كبيرة؟

إذا جرى تنفيذ الطروحات بصورة مدروسة، مع تسعير عادل وتوقيت مناسب، فإن السوق قادر على استيعابها، خاصة مع وجود طلب من المؤسسات المحلية والأجنبية على الشركات ذات الأداء القوي.

ما القطاعات في البورصة التي تتوقع لها أن تكون الأكثر استفادة من البرنامج الاقتصادي؟

الصناعة ستكون في مقدمة القطاعات، إلى جانب الطاقة الجديدة والمتجددة، والبتروكيماويات، والخدمات المالية غير المصرفية، والتكنولوجيا، والرعاية الصحية، والأغذية، والخدمات اللوجستية، باعتبارها قطاعات ترتبط مباشرة بخطط الدولة لزيادة الإنتاج والصادرات.

ما الإصلاحات المطلوبة داخل سوق المال؟

هناك حاجة إلى تسريع برنامج الطروحات، وتقديم حوافز ضريبية وتشريعية للشركات الراغبة في القيد، وزيادة الوعي الاستثماري، وتوسيع قاعدة المستثمرين، مع الاستمرار في تطوير الأدوات المالية مثل الصكوك والسندات وصناديق الاستثمار، بما يوفر بدائل تمويل متنوعة.

هل يمكن أن تصبح البورصة مصدر التمويل الرئيسي للقطاع الخاص؟

يمكنها أن تكون أحد أهم مصادر التمويل، خاصة للشركات التي تمتلك خطط توسع كبيرة، والاعتماد على سوق المال يمنح الشركات تمويلا دون زيادة أعباء الديون، ويعزز قدرتها على النمو المستدام، وإذا كانت الدولة تستهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام بقيادة القطاع الخاص، فإن البورصة يجب أن تكون شريكا رئيسيا في هذا المسار، لأنها تمثل منصة لتمويل التنمية وجذب الاستثمارات، وكلما توسعت قاعدة الشركات المقيدة وتسارعت وتيرة الطروحات، ازدادت قدرة سوق المال على دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق مستهدفات البرنامج الاقتصادي الجديد

من وجهة نظرك كيف يمكن جذب المستثمر الأجنبي في المرحلة المقبلة؟

سيكون من خلال استقرار السياسات الاقتصادية، واستمرار الإصلاحات، وتوفير طروحات كبيرة وجاذبة، وزيادة معدلات الإفصاح والشفافية، مع الحفاظ على استقرار سوق الصرف، لأن المستثمر الأجنبي يبحث دائما عن وضوح الرؤية وقابلية التخارج بسهولة.

حوار: فريدة صلاح الدين

أيمن الزيات خبير أسواق المال:

برنامج ما بعد صندوق النقد يفتح آفاقًا جديدة للقطاع الخاص

- الطروحات الحكومية والإصلاحات الهيكلية تعززان ثقة المستثمرين
- استقرار السياسات المالية يعزز ثقة رجال الأعمال ويجذب السيولة

آثار إعلان الرئيس عبد الفتاح السيسي، قبل أيام، عن إعداد وإطلاق برنامج اقتصادي وطني جديد يقود المرحلة المقبلة بعد انتهاء برنامج الإصلاح الاقتصادي، اهتمام الأوساط الاقتصادية والاستثمارية، خاصة مع تأكيده أن البرنامج سيكون «مصريا خالصا» وينطلق من أولويات الدولة واحتياجات الاقتصاد الوطني. ويرى أيمن الزيات، خبير أسواق المال، أن نجاح البرنامج الاقتصادي الجديد مرهون بترجمة مستهدفاته إلى إصلاحات تنفيذية واضحة وجداول زمنية محددة، مؤكدا أن البورصة المصرية ستكون من أكبر المستفيدين إذا تضمن البرنامج إصلاحات هيكلية، وتسريعا لبرنامج الطروحات الحكومية، وتحفيزا حقيقيا للقطاع الخاص.

كيف تقرأ إعلان الرئيس السيسي عن إعداد برنامج اقتصادي وطني جديد؟

إعلان الرئيس عن إعداد برنامج اقتصادي وطني يمثل خطوة مهمة، خاصة مع التأكيد على أنه برنامج مصري خالص، يعتمد على أولويات الاقتصاد الوطني ويقود المرحلة المقبلة بعد برنامج الإصلاح الاقتصادي. وهذا يعكس توجها نحو صياغة رؤية اقتصادية تتناسب مع طبيعة الاقتصاد المصري وتحدياته.

كيف سينعكس هذا البرنامج على البورصة المصرية؟

إذا جاء البرنامج الاقتصادي الوطني مصحوبا بإصلاحات تنفيذية واضحة، وجداول زمنية محددة للتنفيذ، فمن المرجح أن تكون البورصة المصرية من أكثر المستفيدين، لأنها تعد المنصة الرئيسية لتمويل النمو الاقتصادي وجذب رؤوس الأموال، سواء المحلية أو الأجنبية.

ما العوامل التي ستدعم هذا التأثير الايجابي؟

إذا تضمن البرنامج إصلاحات هيكلية واضحة، مع تسريع برنامج الطروحات الحكومية، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار، فسيؤدي ذلك إلى زيادة ثقة المستثمرين، وجذب سيولة جديدة إلى السوق، بما ينعكس على ارتفاع أحجام التداول وتحسن كفاءة سوق المال.

وما الدور الذي يمكن أن تقوم به البورصة في تنفيذ البرنامج الاقتصادي؟

البورصة تعد إحدى أهم أدوات تمويل الاقتصاد، لأنها توفر التمويل اللازم للشركات لتنفيذ خططها التوسعية دون الاعتماد الكامل على الاقتراض البنكي، وهو ما يخفف الأعباء التمويلية على الشركات ويدعم قدرتها على النمو.

كما تسهم البورصة في توسيع قاعدة الملكية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز مبادئ الشفافية والحوكمة، وهي جميعها أهداف تتوافق مع أي برنامج اقتصادي يستهدف زيادة الإنتاج والاستثمار.

وهل يستطيع البرنامج جذب استثمارات جديدة إلى سوق المال؟

بالتأكيد، لكن ذلك يرتبط بتوفير بيئة استثمارية مستقرة، من خلال الحفاظ على استقرار السياسات الاقتصادية، واستمرار الإصلاحات، والتوسع في برنامج الطروحات الحكومية، إلى جانب تقديم حوافز حقيقية تشجع المستثمرين على ضخ استثمارات جديدة في السوق.

ما أبرز الإصلاحات المطلوبة لتعزيز دور البورصة؟

هناك عدد من الإصلاحات المهمة، في مقدمتها تسريع وتيرة الطروحات الحكومية والخاصة، وتقديم حوافز ضريبية لتشجيع الشركات على القيد في البورصة، والعمل على زيادة عدد الشركات المقيدة، بما يسهم في توسيع قاعدة السوق.

كما أن تطوير الأدوات المالية وإطلاق المزيد من المشتقات المالية يمثلان خطوة ضرورية لرفع كفاءة السوق، وتوفير أدوات متنوعة لإدارة المخاطر، بما يعزز عمق السوق وسيولته.

وما القطاعات الأكثر استفادة من البرنامج الاقتصادي الوطني؟

أتوقع أن تكون قطاعات البنوك والطاقة والعقارات من أبرز المستفيدين، إلى جانب الشركات الصناعية وشركات التصدير، خاصة إذا ركز البرنامج على تعميق التصنيع المحلي وزيادة الصادرات، لأن ذلك سيدعم نمو هذه القطاعات، ويرفع من ربحية الشركات، ويعزز جاذبيتها الاستثمارية في البورصة المصرية.

حوار: جمال الهواري

أسامة زرعي رئيس قسم التحليل بشركة جولد إيرا:

تكامل البورصة والبرنامج الاقتصادي يعزز النمو المالي

- سوق المال شريك استراتيجي لجذب الاستثمار وتمويل المشروعات الكبرى

قال أسامة زرعي رئيس قسم التحليل بشركة جولد إيرا، أن إعلان الرئيس عبد الفتاح السيسي عن إعداد برنامج اقتصادي وطني شامل يمثل نقلة نوعية في مسيرة الاقتصاد المصري، خاصة بعد استكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي، مشددا على أن هذا البرنامج المصري الخالص سيعتمد بشكل أساسي على تعزيز دور سوق رأس المال كمحرك رئيسي للنمو المستدام، البورصة المصرية هي أداة حيوية لجمع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، مما يساهم مباشرة في تحقيق أهداف البرنامج الجديد إلى رفع مستوى معيشة المواطنين وتعزيز التنمية الشاملة.

ما أهمية البورصة المصرية للبرنامج الاقتصادي الوطني؟

البرنامج الاقتصادي الوطني يأتي في مرحلة انتقالية مهمة، حيث ينتقل الاقتصاد من مرحلة تثبيت الاستقرار إلى مرحلة الانطلاق نحو النمو، وهنا تبرز أهمية البورصة كقناة فعالة لتمويل المشروعات الكبرى والمتوسطة والصغيرة.

كيف تستفيد البورصة من البرنامج الاقتصادي؟

البورصة ستستفيد بشكل كبير من هذا البرنامج من خلال زيادة الإدراجات الجديدة للشركات الحكومية والخاصة، مما يعزز من عمق السوق ويجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وفي الوقت ذاته ستفيد الخطة الوطنية من خلال توفير السيولة اللازمة لتمويل البنية التحتية والصناعات الاستراتيجية دون الاعتماد الكلي على الاقتراض الخارجي.

وما دور البورصة في تنفيذ البرنامج الاقتصادي؟

دور البورصة في تنفيذ الخطة يكون بدءا من تنمية الادخار الوطني حيث يمكن للمواطنين المشاركة مباشرة في الاستثمار من خلال شراء الأسهم والسندات، مما يعزز الشعور بالملكية الوطنية ويربط مصالح المستثمرين بنجاح الاقتصاد الكلي، وهذا الربط سيؤدي إلى توزيع أوسع لثمار النمو، إذ إن ارتفاع قيم الشركات المدرجة سيترجم إلى مكاسب رأسمالية وعوائد أعلى للمساهمين، بما في ذلك صناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية التي تمثل شريحة واسعة من المجتمع.

ماذا ستفعل البورصة للمستثمر وللشركات؟

البورصة ستكون شريكا استراتيجيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة مع الإصلاحات التشريعية المتوقعة التي تهدف إلى تخفيف الأعباء وتوسيع الأدوات المالية المتاحة، والبرنامج الوطني سيشهد إطلاق مشروعات عملاقة في مجالات الطاقة المتجددة والتصنيع والزراعة، وستوفر البورصة التمويل طويل الأجل لهذه المشروعات من خلال إصدارات الأسهم والسندات، مما يقلل من الضغط على الموازنة العامة للدولة ويسمح بتوجيه الموارد نحو الخدمات الاجتماعية والصحة والتعليم.

وما الاستفادة المتبادلة بين البورصة والبرنامج الاقتصادي؟

الاستفادة المتبادلة بين البورصة والبرنامج الاقتصادي ستكون واضحة في تعزيز السيولة والكفاءة السوقية، فمع نجاح البرنامج في تحقيق نمو مستدام، ستشهد مؤشرات البورصة ارتفاعا ملموسا، مما يعكس ثقة المستثمرين ويجذب المزيد من رؤوس الأموال، وذلك سيؤدي إلى خفض تكلفة التمويل للشركات، وتحسين قدرتها التنافسية دوليا، وبالتالي زيادة فرص التوظيف وارتفاع الأجور الحقيقية للمواطنين، والبرنامج المصري الخالص يتيح فرصة ذهبية لتطوير البورصة نفسها، من خلال تبني تقنيات حديثة مثل التداول الإلكتروني المتطور وإدراج أدوات مالية جديدة كالصكوك والمشتقات، مما يجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين الشباب والمؤسسات. وهذا التطور سيسهم في بناء اقتصاد أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الأزمات العالمية، مثل تقلبات أسعار الطاقة أو التضخم العالمي، ونجاح البرنامج الاقتصادي الوطني مرتبط ارتباطا وثيقا بقوة وكفاءة البورصة المصرية، ويجب تكثيف الجهود لرفع الوعي الاستثماري بين المواطنين وتسهيل إجراءات الإدراج للشركات الناشئة، والبورصة لن تكون مجرد شاهد على النجاح الاقتصادي، بل ستكون شريكا فاعلا في تحقيقه، مما يضمن انعكاس النمو الاقتصادي بشكل حقيقي ومباشر على حياة المصريين اليومية، ويرسخ مكانة مصر كمركز مالي إقليمي بارز في المنطقة.

حوار: فريدة صلاح الدين

الأول في السوق المصرفي المصري كوكيل للتمويل ومرتب رئيس ومسوق للتمويل وبنك المستندات للقروض المشتركة..

البنك الأهلي المصري يدير 19 صفقة تمويلية بقيمة 168.9مليار جنيه خلال النصف الأول من 2026

أنهت القروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري في النصف الاول عن عام ٢٠٢٦ بتحقيق نتائج متميزة وفقا ونتائج التقييم التي أعدتها مؤسسة بلومبرج العالمية عن القائمة الخاصة بالقروض المشتركة والتي اظهرت حصول البنك الأهلي المصري على المركز الأول كأفضل بنك في السوق المصرفي المصري عن قيامه بأدوار وكيل التمويل ومرتب رئيسي ومسوق للتمويل وبنك المستندات. بالإضافة إلى ذلك أظهرت النتائج أيضا تحقيق البنك الأهلي المصري المركز الأول كبنك المستندات، المركز الثاني كمسوق ومرتب رئيسي للتمويل والمركز الثالث كوكيل للتمويل على مستوى قارة أفريقيا، كما أظهرت النتائج على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حصول البنك الأهلي المصري على المركز الأول كبنك المستندات، المركز الخامس كوكيل للتمويل ومسوق للتمويل والمركز السادس كمرتب رئيس، حيث استطاع البنك إدارة ١٩ صفقة تمويلية منها ١٣ صفقات كوكيل للتمويل، وذلك بقيمة إجمالية تبلغ ١٦٨,٩ مليار جنيه حتى النصف الأول عام٢٠٢٦.

وتعقيبا على استمرار البنك في الحفاظ على تلك المراكز المتقدمة، أكد محمد الأتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري أن نتائج التقييم تعتبر بمثابة شهادة من مؤسسة دولية متخصصة وذات ثقل ومصداقية كبيرة على المستوى الدولي لريادة البنك في مجال القروض المشتركة في مصر وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، مشيراً إلى أن هذا النجاح يأتي انعكاسا لحرص البنك المستمر على توفير الاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الكبرى من خلال قيامه بترتيب وإدارة وتسويق صفقات القروض المشتركة ذات الجدارة الائتمانية والجدوى الاقتصادية المرتفعة التي تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد المصري ودفع عجلة التنمية، ودعم خطط الدولة للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية مثل النقل، التعليم، الاتصالات، السياحة، الطاقة، التطوير العقاري ومواد البناء والصناعات الغذائية والزراعة، مما يساهم بشكل إيجابي في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة للبلاد وتوطين الصناعة وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب المصري، وبما ينعكس على تقليل الاستيراد وزيادة معدلات التصدير وبالتالي تحسين أداء الميزان التجاري وتعظيم موارد الاقتصاد المصري من العملات الأجنبية، مشيرا الى ان ذلك النجاح يأتي على الرغم من التحديات الكبيرة التي شهدتها مصر والعالم خلال الفترات الأخيرة وتبعاتها على الاقتصاد المصري والعالمي.

ومن جانبها أعربت سهى التركي نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري عن اعتزازها باستمرار البنك في تحقيق تلك المكانة المميزة في أحد القطاعات الحيوية بالبنك، مؤكدة على أن البنك يولي صفقات القروض المشتركة عناية فائقة، مستنداً في ذلك إلى شبكة العلاقات القوية والمتنامية التي تربط البنك بالبنوك المحلية ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية التي تتوافر لديها الثقة في قدرة البنك الأهلي المصري على إتمام وإدارة الصفقات الكبرى بمهنية وحرفية عالية بالإضافة إلى قاعدة رأسمالية ضخمة تسمح للبنك بتوفير مختلف أنواع التمويلات اللازمة لتمويل المشروعات الكبرى والتي تتماشى مع احتياجات العملاء المختلفة وطبيعة النشاط الاقتصادي لكل مشروع، وأشارت الى أن تلك النتائج تعد بمثابة حافز للعاملين على بذل المزيد من الجهد للحفاظ على تلك المكانة، وأن يكون البنك الأهلي المصري الاختيار الأول لعملاء القروض المشتركة من المستثمرين المحليين والأجانب بما في ذلك شركات القطاع الخاص بما يدعم مكانة البنك الرائدة باعتباره أكبر البنوك العاملة في مصر.

كما صرح شريف رياض الرئيس التنفيذي للائتمان المصرفي للشركات والقروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري أن هذا النجاح يدل على احترافية البنك وقدرته على ترتيب وإدارة القروض المشتركة في مختلف القطاعات والقدرة على تحقيق التعاون المثمر بين كافة البنوك العاملة في مصر وصلابة القطاع المصرفي، وتوفير السيولة النقدية لمختلف القطاعات الاقتصادية كما يعكس الجهود المبذولة من جانب المختصين وفرق العمل بالبنك التي نجحت في إبرام ١٩ صفقة في عدة قطاعات اقتصادية وذلك من خلال حلول تمويلية مختلفة ومتكاملة، بما في ذلك ١٣ صفقات كان فيها البنك الأهلي المصري وكيلا للتمويل وهو ما يمثل ١١,٦٣٪ من إجمالي صفقات القروض المشتركة في قارة افريقيا خلال النصف الأول عن عام ٢٠٢٦.

وأضاف أحمد السرسي رئيس مجموعة تمويل القروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري أن نجاح البنك في إبرام عدد كبير من الصفقات التمويلية بمختلف القطاعات يعكس فاعلية القروض المشتركة وقدرتها على تلبية الاحتياجات التمويلية المختلفة للعملاء من خلال الدراسة الدقيقة لتلك الاحتياجات واعداد الإطار التمويلي الأنسب وفقا وطبيعة كل مشروع، بالإضافة الى قيام البنك بدور المستشار المالي في عدة مشاريع استراتيجية والمساهمة في ترتيب إصدارات سندات التوريق والصكوك لصالح العديد من العملاء.

البنك الأهلي المصري يرسخ ريادته المصرفية بابتكار رقمي يقود مستقبل الخدمات البنكية

منذ تأسيسه عام ١٨٩٨، يواصل البنك الأهلي المصري ترسيخ مكانته كأحد أكبر وأعرق المؤسسات المصرفية في مصر، من خلال تقديم حلول ومنتجات مصرفية مبتكرة تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء، إلى جانب مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في القطاع المصرفي.

وكان البنك أول بنك في مصر يطلق بطاقة ائتمان عام ١٩٩٢، ليقدم بحلول عام ٢٠٢٦ باقة متنوعة تضم ٣١ نوعًا من بطاقات الائتمان (Credit)، وبطاقات الخصم المباشر (Debit)، والبطاقات مسبقة الدفع (Prepaid)، بما يوفر خيارات مصرفية متكاملة تناسب احتياجات الأفراد بمختلف فئاتهم. كما يحرص البنك على تعزيز التمكين المالي للشباب من خلال شراكات مع الجامعات المصرية، يقدم عبرها ورش عمل تفاعلية للتعريف بالخدمات المصرفية الحديثة، والحسابات البنكية، والبطاقات الإلكترونية، ووسائل الدفع الرقمية، في إطار جهوده لنشر الثقافة المالية ودعم الشمول المالي.

وفي إطار ريادته في مجال التحول الرقمي، كان البنك الأهلي المصري من أوائل المؤسسات المصرفية التي تبنت هذا التوجه، حيث بدأ منذ عام ٢٠١٩ في إطلاق فروع الخدمة الإلكترونية، مع التوسع في الفروع الرقمية والمتنقلة، بما يسهم في تسهيل وصول العملاء إلى الخدمات المصرفية وتعزيز الشمول المالي.

كما أطلق «الأهلي نت» و«الأهلي موبايل» لتوفير تجربة مصرفية رقمية متكاملة، وواصل تطوير خدماته بإصدار نسخة مطورة من التطبيق البنكي عام ٢٠٢٥، إلى جانب إتاحة خدمات فتح الحسابات عن بُعد والإصدار الفوري للبطاقات. وفي خطوة تعكس ريادته في مجال المدفوعات الرقمية، أطلق البنك خدمة Apple Pay عام ٢٠٢٤، دعمًا للتوجه نحو الاقتصاد غير النقدي، وتوفير حلول دفع حديثة وآمنة لعملائه.

وتؤكد هذه الجهود التزام البنك الأهلي المصري بمواصلة الابتكار وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات مصرفية متطورة، بما يدعم استراتيجية الدولة للتحول الرقمي، ويعزز الشمول المالي، ويسهم في بناء اقتصاد أكثر تطورًا واستدامة.

بنك التعمير والإسكان يشارك في تحالف مصرفي لتمويل «زد الشيخ زايد» بقيمة 4 مليارات جنيه

شارك بنك التعمير والإسكان في تحالف مصرفي يضم أربعة من كبرى البنوك المصرية بقيادة بنك مصر بصفته المرتب الرئيسي الأولي، وضامن التغطية، ووكيل التمويل، ووكيل الضمان، وبنك الحسابات، إلى جانب بنك الإمارات دبي الوطني مصر، وبنك التعمير والإسكان، والبنك المصري لتنمية الصادرات بصفتهم المرتبين الرئيسيين وضامني التغطية. في إبرام عقد تمويل إضافي بمبلغ ٤ مليارات جنيه مصري لصالح شركة «أورا ديفلوبرز إيجيبت».

تم الاحتفال بمراسم توقيع عقد التمويل، بحضور كل من هشام عكاشه الرئيس التنفيذي لبنك مصر مع يحيي أبو الفتوح الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، وعمرو الشافعي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الإمارات دبي الوطني مصر، و محمد شوقي نائب رئيس مجلس إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات، والمهندس نجيب ساويرس رئيس مجلس إدارة مجموعة أورا ديفلوبرز، و حسام الدين عبد الوهاب نائب الرئيس التنفيذي لبنك مصر، ولفيف متميز من قيادات البنوك المشاركة في التمويل والشركة.

ويهدف التمويل الإضافي البالغ ٤ مليارات جنيه، إلى دعم استكمال تنفيذ مشروع «زد الشيخ زايد»، وذلك امتدادًا للتمويل الأصلي الذي سبق منحه للشركة بقيمة ٥ مليارات جنيه، ليصل إجمالي قيمة التمويل المشترك مبلغ ٩ مليارات جنيه، ومن المقرر توجيه التمويل لتغطية جزء من التكاليف الإنشائية للمراحل المتبقية من المشروع، بما يضمن تنفيذ الأعمال وفقًا للجدول الزمني المستهدف، ويعزز القيمة الاستثمارية للمشروع، الذي يُعد أحد أبرز المشروعات العمرانية المتكاملة في السوق المصري، والمقام على مساحة ١٦٥ فدانًا، بما يواكب الطلب المتزايد على المشروعات العقارية المتكاملة.

وفي هذا السياق، أكد يحيي أبو الفتوح الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، أن مشاركة البنك في هذا التحالف المصرفي تعكس التزامه بدوره في دعم وتمويل المشروعات الاستثمارية الكبرى، من خلال بناء شراكات استراتيجية مع كبرى المؤسسات المصرفية، وتقديم حلول تمويلية متكاملة تواكب احتياجات السوق وتسهم في دعم خطط النمو والتوسع.

وأضاف أبو الفتوح أن بنك التعمير والإسكان يواصل تنفيذ استراتيجية تستهدف تنويع محفظته التمويلية وتعزيز شراكاته مع مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يدعم مكانته في السوق المصرفي المصري، ويعزز دوره كشريك رئيسي في دعم التنمية العمرانية وتمويل المشروعات العقارية والاستثمارية، بما يتماشى مع رسالته ورؤيته التنموية.

مؤكدا أن التمويلات المشتركة تمثل نموذجًا ناجحًا للتعاون بين البنوك المصرية، وتعكس قوة القطاع المصرفي وقدرته على توظيف خبراته وإمكاناته لتمويل المشروعات الاستراتيجية، بما يعزز ثقة المستثمرين، ويدعم تنفيذ المشروعات الاستثمارية الكبرى، ويواكب توجهات الدولة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

أكد هشام عكاشة- الرئيس التنفيذي لبنك مصر، أن قيادة بنك مصر لهذا التحالف المصرفي لترتيب التمويل المشترك الإضافي لصالح شركة أورا ديفلوبرز إيجيبت، تأتي في إطار حرص البنك على دعم المشروعات الكبرى ذات الجدوى الاقتصادية والتنموية، وعلى رأسها القطاع العقاري باعتباره أحد القطاعات الرئيسية الداعمة للنمو الاقتصادي، وذلك من خلال المساهمة في توفير التمويلات اللازمة للمشروعات الكبرى التي تسهم في دفع عجلة التنمية وتعزيز الاستثمارات وتحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية للدولة.

وأضاف هشام عكاشة أن بنك مصر يواصل تعزيز مكانته الرائدة في مجال ترتيب وتسويق القروض المشتركة، من خلال تقديم حلول تمويلية متكاملة تلبي احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يدعم خطط التنمية المستدامة ورؤية الدولة المصرية، كما أشاد بالتعاون المثمر بين فرق العمل بالبنوك المشاركة، والذي يعكس الاحترافية والكفاءة في تنفيذ التمويلات المشتركة، مؤكدا أن الكفاءات المصرفية المدربة تظل ركيزة أساسية في نجاح العمليات التمويلية ودعم المشروعات التنموية الكبرى.

ومن جانبه أعرب المهندس نجيب ساويرس، رئيس مجلس إدارة مجموعة أورا ديفلوبرز، عن اعتزازه بهذه الشراكة، قائلا: "أفخر بالشراكة مع بنك مصر والتي امتدّت منذ أكثر من ٢٥ عامًا في مشاريعنا المختلفة، وأعتز بالتعاون مع باقي المؤسسات المصرفية المشتركة في التحالف، والتي تمثل ركيزة أساسية لدعم خطط التنمية العمرانية ودفع عجلة الاستثمار. كما يعكس رفع قيمة التمويل المشترك لمشروع زد الشيخ زايد الثقة في قوة السوق المصرية وما توفره من فرص نمو واعدة، كما يؤكد أهمية التعاون بين القطاعين المالي والعقاري في دعم المشروعات التنموية الكبرى، وننظر إلى هذه الخطوة باعتبارها أكثر من مجرد تمويل، بل شراكة استراتيجية تسهم في خلق قيمة اقتصادية وعمرانية مستدامة.

وصرح هيثم عبد العظيم، الرئيس التنفيذي لشركة أورا ديفلوبرز إيجيبت: «نفخر بشراكتنا الممتدة مع المؤسسات المصرفية الرائدة في مصر، والتي تمثل شريكا أساسيًا في دعم خطط التنمية العمرانية المستدامة ودفع عجلة الاستثمار والتنمية في السوق المصرية، ويمثل زيادة قيمة التمويل المشترك محطة مهمة في مسيرة مشروع زد الشيخ زايد، كما يعكس الثقة الكبيرة التي يوليها القطاع المصرفي المصري لكل من أورا ديفلوبرز ومشروع زد الشيخ زايد، في ضوء سجلنا الناجح في التنفيذ والوفاء بالتزاماتنا، وما حققه المشروع من نجاحات ملموسة منذ إطلاقه، وفي مقدمتها تسليم مراحله الأولى خلال العامين الماضيين.»

وأضاف: «ستسهم هذه الزيادة في تسريع وتيرة الأعمال بالمراحل المتبقية من المشروع وفق أعلى المعايير العالمية، بما يدعم استكمال تطوير مجتمع عمراني متكامل يلبي تطلعات العملاء ويواكب النمو المتسارع الذي يشهده القطاع العقاري المصري، وتواصل أورا ديفلوبرز إيجيبت تطوير مجتمعات عمرانية متكاملة ترتقي بمعايير جودة الحياة، مستندة إلى خبراتها المحلية والدولية وسجلها الناجح في تنفيذ المشروعات الكبرى، بما يدعم رؤية الدولة للتوسع العمراني والتنمية المستدامة، مع التزامنا باستكمال تنفيذ المشروع والتسليم وفقًا للجدول الزمني المقرر.»

وأكد الدكتور أحمد جلال، رئيس مجلس إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات، أن مشاركة البنك في هذا التمويل المشترك تأتي في إطار استراتيجيته الهادفة إلى دعم المشروعات التنموية الكبرى ذات الأثر الاقتصادي المستدام، وتعزيز دوره كشريك رئيسي في تمويل القطاعات الحيوية التي تسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وأضاف أن القطاع العقاري يمثل أحد المحركات الأساسية للاقتصاد المصري لما يرتبط به من العديد من الصناعات والأنشطة الاقتصادية، مؤكدا حرص البنك المصري لتنمية الصادرات على توفير حلول تمويلية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء وتدعم تنفيذ المشروعات وفقًا للجداول الزمنية المستهدفة.

وأشار الدكتور أحمد جلال إلى أن نجاح هذا التحالف المصرفي يعكس قوة التعاون والتكامل بين المؤسسات المصرفية المصرية، بما يساهم في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة ورؤية الدولة نحو تعزيز الاستثمار وتطوير المجتمعات العمرانية، مؤكدًا استمرار البنك في القيام بدوره التنموي من خلال دعم المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية والقيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

بنك CIB يرفع العائد على شهادة الادخار الثلاثية Premium إلى 18 % بعائد شهري

أعلن البنك التجاري الدولي (CIB) عن رفع سعر العائد على شهادة الادخار الثلاثية Premium ذات العائد الثابت الشهري بالجنيه المصري، ليصل إلى ١٨٪ سنويًا، وذلك في إطار حرص البنك على تقديم أوعية ادخارية تنافسية تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء

وأوضح البنك أن الشهادة تستمر لمدة ٣ سنوات، مع صرف العائد بشكل شهري مع الإبقاء على الحد الأدنى لإصدار الشهادة عند ٥٠ ألف جنيه مصري دون أي تغيير

أبرز تفاصيل الشهادة بعد التعديل

٣١٨٤٨٠

تفاصيل الشهادة

مدة الشهادة: ٣ سنوات

نوع العائد: ثابت

دورية صرف العائد: شهري

سعر العائد: ١٨٪ سنويًا

الحد الأدنى لإصدار الشهادة: ٥٠ ألف جنيه مصري

بنك مصر يطلق «كرنفال بنك مصر» خلال شهر يوليو 2026 بعروض مميزة لحاملي بطاقاته الائتمانية

في إطار حرص بنك مصر على تقديم أفضل المزايا والعروض لعملائه وتعزيز تجربة استخدام البطاقات الائتمانية، أطلق البنك «كرنفال بنك مصر» خلال شهر يوليو ٢٠٢٦، والذي يعد من أكبر الحملات الترويجية التي يقدمها البنك لحاملي بطاقاته الائتمانية، حيث يمتد على مدار الشهر من خلال أربعة أسابيع متتالية، يتضمن كل منها عروضًا ومزايا تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء.

ويأتي إطلاق «كرنفال بنك مصر» في إطار استراتيجية البنك الرامية إلى تشجيع العملاء على التوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، ودعم توجه الدولة نحو التحول إلى مجتمع أقل اعتمادًا على النقد، إلى جانب تقديم قيمة مضافة للعملاء من خلال عروض تنافسية وشراكات متميزة مع كبرى العلامات التجارية.

ويبدأ الكرنفال بأسبوع خاص بإصدار البطاقات الائتمانية، حيث يتيح البنك إصدار جميع أنواع البطاقات الائتمانية مجانًا للسنة الأولى، مع رد مصروفات الإصدار للعملاء عند تنشيط البطاقة واستخدامها خلال أول شهرين من تاريخ الإصدار، وذلك وفقًا للشروط والأحكام المنظمة للعرض.

ويشهد الأسبوع الثاني إطلاق عرض مميز لحاملي بطاقات بنك مصر الائتمانية، يتيح فرصة الفوز بجوائز نقدية قيمة عند استخدام البطاقات في عمليات الشراء عبر المنصات الإلكترونية، حيث يحصل أعلى العملاء استخدامًا للبطاقات على جوائز مالية تصل إلى ٥٠ ألف جنيه، وفقًا لفئة البطاقة والشروط والأحكام.

أما الأسبوع الثالث، فيتضمن عروضًا حصرية بالتعاون مع شبكة واسعة من كبرى المتاجر والعلامات التجارية، حيث يمكن للعملاء تقسيط مشترياتهم حتى ٣٠ شهرًا بدون فوائد وبدون مصاريف إدارية لدى عدد كبير من التجار المشاركين، بما يتيح للعملاء الاستفادة من حلول تمويلية مرنة وتجربة تسوق أكثر تميزًا.

ويختتم الكرنفال بأسبوع المكافآت، الذي يمنح العملاء فرصة مضاعفة نقاط الولاء لبرنامج مكافآت بنك مصر BM Rewards Club عند استخدام بطاقاتهم الائتمانية، دون حد أقصى للنقاط المكتسبة خلال فترة الحملة، بما يعزز استفادة العملاء من برنامج الولاء والاستمتاع بمزايا إضافية.

ويدعو بنك مصر عملاءه إلى متابعة قنواته الرسمية للاطلاع على تفاصيل العروض، وفترات كل مرحلة من مراحل «كرنفال بنك مصر»، والشروط والأحكام الخاصة بكل عرض، للاستفادة من المزايا الحصرية التي يقدمها البنك طوال شهر يوليو.

ويؤكد بنك مصر حرصه المستمر على تطوير خدماته ومنتجاته المصرفية بما يلبي تطلعات العملاء، من خلال إطلاق حملات وعروض مبتكرة تعزز من تجربة الاستخدام وتوفر قيمة حقيقية، إلى جانب التوسع في تقديم حلول الدفع الإلكتروني بما يدعم جهود البنك في نشر ثقافة المدفوعات الرقمية وتحقيق أعلى مستويات رضا العملاء.

«كاف للتأمين» تتجاوز مليار جنيه في الأصول المدارة لمنتج المعاشات وسط تزايد الطلب على حلول المعاشات الخاصة

أعلنت شركة كاف للتأمين، واحدة من شركات التأمين الأسرع نموًا في مصر والمتخصصة في تقديم حلول تأمينية رقمية، والتي أُسِّسَت بموجب شراكة استراتيجية بين إي اف جي فاينانس التابعة لمجموعة إي اف جي القابضة وشركة جي بي كورب، اليوم عن تجاوز الأصول المدارة ضمن منتجها للمعاشات التقاعدية حاجز المليار جنيه مصري، وذلك بعد ما يزيد قليلا عن عام من الإطلاق الرسمي للمنتج.

ويعكس هذا الإنجاز تنامي الطلب في السوق المصري على حلول التقاعد وخاصةً التي تتسم بالشفافية وتعتمد على التكنولوجيا، في وقت تعيد فيه الشركات النظر بشكل متزايد في دور الأمان المالي ضمن حزمة المزايا المقدمة للموظفين. كما يشير إلى تحول جوهري في السوق، حيث تنتقل خطط المعاشات الخاصة من كونها مجرد استقطاعات شهرية سلبية إلى أداة ادخار أكثر وضوحًا وسهولة في المتابعة، وأساسية في تحقيق الأمان المالي طويل الأجل.

ومنذ إطلاقه، حقق منتج المعاشات من كاف للتأمين انتشارًا ملحوظا بين الشركات والموظفين، من خلال معالجة فجوة الوعي والمشاركة لمن لطالما شهدها قطاع المعاشات الخاصة في مصر. فمن خلال المنصة الرقمية للشركة، يمكن للموظفين متابعة مساهماتهم ومساهمات شركتهم لمعاشهم الخاص، ورصد عوائد استثماراتهم عبر فئات الأصول المختلفة، مما يعزز تقديرهم للقيمة التي يقدمها المنتج من تعظيم مدخراتهم طويلة الأجل. وفي المقابل، تتيح المنصة لأصحاب الأعمال إدارة عمليات التسجيل والإدارة والإشراف الاستثماري عبر لوحة تحكم مخصصة لإدارات الموارد البشرية.

كما أصبح نشاط المعاشات أحد المحركات الرئيسية لنمو شركة كاف، حيث بلغت الإيرادات من هذا النشاط ٦٠٠ مليون جنيه مصري خلال عام ٢٠٢٥، فيما تجاوزت الإيرادات الإجمالية للشركة١,٢ مليار جنيه مصري خلال العام ذاته. ونجحت الشركة في تحقيق معدل نمو سنوي مركب تجاوز٩٠٪ خلال السنوات الخمس الماضية، معززًا بالتوسع المستمر في تبني حلولها التأمينية والادخارية المدعومة بالتكنولوجيا، مما يجعلها واحدة من أسرع شركات التأمين نموًا في السوق المصري.

وفي هذا السياق، قال سهيل علي، الرئيس التنفيذي لشركة كاف للتأمين: "يمثل تجاوز الأصول المدارة لمنتج المعاشات حاجز المليار جنيه مصري محطة مهمة في مسيرة كاف للتأمين، كما يعكس في الوقت ذاته تحولًا أوسع في كيفية تقديم حلول التقاعد وتجربة الاستفادة منها في مصر. فعند إطلاق هذا المنتج، كان هدفنا الأساسي هو جعل المعاشات أكثر شفافية وتفاعلًا وارتباطًا باحتياجات الموظفين، مع تزويد أصحاب الأعمال بأداة أكثر فاعلية لدعم الرفاه المالي طويل الأجل لموظفيهم."

وأضاف سهيل: "تؤكد وتيرة النمو التي شهدناها أن أصحاب الأعمال والموظفين كانوا على استعداد لهذا التحول. والأكثر أهمية بالنسبة لنا ليس فقط نمو الأصول المدارة، بل أيضًا مستوى التفاعل الذي نلمسه من الموظفين الذين يتابعون مدخراتهم ويفهمونها بصورة أكبر. ويعد هذا التفاعل عنصرًا أساسيًا إذا ما أردنا أن تلعب حلول المعاشات الخاصة دورًا أكبر في دعم الاستقرار المالي على المدى الطويل في مصر."

ومن جانبه، قال يوسف شقير، نائب الرئيس التنفيذي لشركة كاف للتأمين: "لا يزال تركيزنا منصبًا على تطوير تجربة المعاشات الخاصة، وتوسيع نطاق الاستفادة منها، وتعزيز مكانتها كأحد أهم المزايا المقدمة للموظفين في مصر. ويعد هذا الإنجاز خطوة مهمة في مسيرتنا، إلا أننا نرى فرصًا كبيرة لمواصلة النمو مع ارتفاع مستويات الوعي المالي وتزايد الطلب على حلول الادخار والحماية المالية طويلة الأجل."

وتتوقع كاف للتأمين أن تقترب الأصول المدارة ضمن نشاط المعاشات من ملياري جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٦، مدفوعة بالابتكار المستمر في المنتجات، والتوسع في قاعدة الشركات المتعاقدة، والطلب المتزايد على حلول الحماية المالية الميسرة.

صافي أرباح GIG Egypt يتجاوز مليار جنيه والاستثمارات تتخطى 5.6 مليار لأول مرة

علاء الزهيري

اعتمدت الجمعية العمومية لشركة GIG Egypt نتائج أعمال العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والتي عكست أداءً ماليًا وتشغيليًا قويًا، مدعومًا بنمو ملحوظ في مختلف المؤشرات الرئيسية واستمرار الشركة في تنفيذ استراتيجيتها الهادفة إلى تحقيق نمو مستدام وتعزيز مكانتها في سوق التأمين المصري. وحققت الشركة صافي أرباح بلغ ١,٠٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٧٨٨ مليون جنيه في عام ٢٠٢٤، بمعدل نمو بلغ ٣٩٪. كما اعتمدت الجمعية العمومية عددًا من القرارات التي تعكس قوة المركز المالي للشركة، حيث وافقت على زيادة رأس المال المدفوع بقيمة ١٥٠ مليون جنيه من الأرباح المحققة، ليصل إلى ٨٠٠ مليون جنيه مدفوعًا بالكامل، كما أقرت توزيع أرباح نقدية للمساهمين بقيمة ٥٥٠ مليون جنيه، إلى جانب توزيع ١٠٩ ملايين جنيه للعاملين، تأكيدًا على التزام الشركة بتحقيق قيمة مستدامة لمساهميها ومشاركة العاملين ثمار الأداء المتميز الذي حققته الشركة خلال عام ٢٠٢٥.

نمو الأقساط بنسبة ٢٩٪

واصلت GIG Egypt تحقيق معدلات نمو قوية في نشاطها التأميني، حيث ارتفع إجمالي الأقساط إلى ٥,٨ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٥، مقارنة بنحو ٤,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٤، بزيادة قدرها ١,٣ مليار جنيه وبمعدل نمو ٢٩٪، مدفوعًا بالتوسع في محفظة الأعمال وتعزيز الحصة السوقية للشركة. كما ارتفع فائض النشاط إلى ٩٦٩ مليون جنيه، بما يعكس كفاءة الأداء الفني والاستثماري وقدرة الشركة على تحقيق نتائج قوية رغم التحديات الاقتصادية.

الاستثمارات تتجاوز ٥,٦ مليار جنيه لأول مرة

سجلت محفظة استثمارات GIG Egypt نموًا ملحوظًا لتتجاوز ٥,٦ مليار جنيه لأول مرة في تاريخ الشركة، مقارنة بـ ٤,٨ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٤، بزيادة بلغت ٨٣١ مليون جنيه ومعدل نمو ١٧٪. وأكدت الشركة أن هذا النمو يعكس كفاءة إدارة الأصول وقوة مركزها المالي، ويسهم في تعزيز الملاءة المالية ودعم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية. الأصول ترتفع إلى ٨,١ مليار جنيه ارتفع إجمالي أصول الشركة إلى ٨,١ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٦,٨ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٤، بزيادة بلغت ١,٣ مليار جنيه ومعدل نمو ١٩٪. وأوضحت الشركة أن هذا النمو يعكس قوة مركزها المالي، ويعزز قدرتها على مواجهة المتغيرات الاقتصادية، ودعم خططها التوسعية المستقبلية.

حقوق المساهمين ترتفع ٣٢٪

ارتفع إجمالي حقوق المساهمين إلى ٣,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٢,٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤، محققًا نموًا بنسبة ٣٢٪، بما يعكس قوة القاعدة الرأسمالية للشركة. كما بلغت التعويضات المسددة للعملاء ١,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ١,١ مليار جنيه في العام السابق، وهو ما يؤكد التزام الشركة بسرعة وكفاءة الوفاء بالتعويضات المستحقة، بالتوازي مع تحقيق نتائج مالية وتشغيلية قوية.

وبدوره، أكد الأستاذ علاء الزهيري، العضو المنتدب لشركة GIG Egypt، أن نتائج عام ٢٠٢٥ تعكس نجاح رؤية الشركة في تحقيق نمو مستدام قائم على الأداء الفني القوي والانضباط المالي، بما يعزز قدرتها على الاستمرار في خلق قيمة حقيقية لعملائها ومساهميها وشركائها.

وأضاف: "سنواصل خلال المرحلة المقبلة تنفيذ استراتيجيتنا للتوسع المدروس، وتسريع وتيرة التحول الرقمي، وتطوير حلول تأمينية مبتكرة تستجيب لاحتياجات السوق، مع الاستثمار في الكفاءات البشرية وتعزيز الشراكات الاستراتيجية، بما يدعم تقديم تجربة أكثر تميزًا لعملائنا ويواكب التطورات المتسارعة في قطاع التأمين". وأكد الزهيري أن GIG Egypt ستواصل العمل وفق أعلى معايير الحوكمة وإدارة المخاطر، مع الحفاظ على قوة مركزها المالي وملاءتها، بما يعزز مكانتها كإحدى الشركات الرائدة في سوق التأمين المصري، ويدعم تحقيق نمو مستدام طويل الأجل.

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

إصلاح سياسـ

مصرفيون يرسمون مـ

مع اقتراب انتهاء برنامج التعاون بين مصر وصندوق النقد الدولي، تتجه الأنظار توجيه الرئيس عبد الفتاح السيسـي بإعداد برنامج اقتصادي وطني شـامل للمرحلة المقبلة، بحيث يسـتند هذا البرنامج إلى أولويات الاقتصاد المصري، لتقليل الاعتماد على التمويلات الخارجية.. ويأتي هذا التوجه في وقت يواجه فيه الاقتصاد العالمي تحديات متسارعة، ما يجعل بناء رؤية اقتصادية واضحة وقابلة للتنفيذ ضرورة للحفاظ على الاستقرار وتعزيز ثقة المستثمرين.

وفي هذا السياق، استطلعت «عالم المال» آراء عدد من الخبراء الاقتصاديين والمصرفيين حول ملامح البرنامج الوطني المرتقب، وتركزت رؤاهم على عدد من الأولويات، أبرزها دعم الصناعة والإنتاج، وتعظيم الصادرات، وجذب الاسـتثمارات الأجنبية المباشـرة، وتمكين القطاع الخاص، وتطوير سياسات إدارة الدين، إلـى جانـب توجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية، باعتبارها الركائز الأساسـية لبناء اقتصاد أكثر قدرة على توفيـر النقد الأجنبي وتحقيق معدلات نمو مستدامة وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

أسماء عبد الباري - مي رفاعي - زياد الحامدي

وليد خضر:

الإنتاج والتصدير في صدارة روشتة التطوير

قال الدكتور وليد خضر، الخبير المصرفي أن توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى بضرورة إعداد برنامج وطني يمثل بديلا لبرنامج صندوق النقد الدولي لا ينبغي أن يكون مسؤولية جهة واحدة، بل يتطلب حوار اقتصادي ومجتمعي واسع يضم كبار الاقتصاديين والخبراء والمتخصصين، حتى يخرج برنامج واقعي يعكس احتياجات الاقتصاد المصري، وليس مجرد رؤى نظرية

موضحا أن البرنامج الوطني المرتقب يجب أن يبنى على معالجة التحديات الحقيقية التي واجهها الاقتصاد المصري، وأن يعتمد على استغلال المزايا النسبية التي تمتلكها الدولة، مع تعزيز دور القطاع الخاص، وزيادة موارد النقد الأجنبي، والتوسع في التمويل الأخضر، حتى يصبح برنامجا عمليا وقابل للتنفيذ، وقادرعلى تحقيق معدلات نمو مستدامة وتحسين أداء الاقتصاد المصري خلال السنوات المقبلة.

وأضاف أن أبرز التحديات التى لابد من حلها فى هذا البرنامج تتمثل في استمرار الفجوة بين الواردات والصادرات، إذ ما زلنا نستورد أكثر مما نصدر، وهو ما يفرض ضغط مستمر على العملة الأجنبية، لذلك فإن أحد أهم محاور البرنامج الوطني يجب أن يكون مضاعفة الصادرات، لكن ليس بصورة عشوائية، وإنما من خلال التركيز على القطاعات التي تمتلك فيها مصر ميزة تنافسية حقيقية وتحقق عائد سريع.

و أوضح أن القطاعات الأكثر قدرة على تحقيق ذلك هي قطاع المنتجات الزراعية، والصناعات الغذائية، إلى جانب صناعات الأسمدة والبتروكيماويات والأسمنت، وهي قطاعات أثبتت نجاحها خلال السنوات الماضية، وحققت حضور قوي في الأسواق الخارجية ومن ثم، يجب توجيه التمويل والاستثمارات إليها باعتبارها الأسرع في توفير حصيلة دولارية.

وأشار الى أنه في المقابل يجب أن ندرك أن جزء كبير من صادراتنا الصناعية يعتمد على مكونات إنتاج مستوردة، إذ تصل نسبة المكون المستورد في بعض الصناعات إلى نحو ٨٠%، وهو ما يقلل من القيمة المضافة المحلية ويزيد الضغط على النقد الأجنبي لذلك، من الأفضل في المرحلة الحالية التركيز على القطاعات التي نمتلك فيها مزايا إنتاجية واضحة، بدلا من التوسع في صناعات تعتمد بصورة كبيرة على مدخلات مستوردة.

ومن الملفات المهمة أيضا استمرار تنفيذ برنامج تخارج الدولة من بعض الأنشطة الاقتصادية، وهي خطوة إيجابية تعزز دور القطاع الخاص، لكنها في الوقت نفسه ليست الحل الوحيد، وإنما أحد عناصر الإصلاح الاقتصادي الشامل

وأكد أنه لا يمكن الحديث عن برنامج اقتصادي جديد دون وضع خطة واضحة لزيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي، خاصة أن نقص العملة الأجنبية كان من أبرز التحديات التي واجهها الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة.

ولذلك يجب أن تستهدف الخطة تعظيم الإيرادات الدولارية من خلال التوسع في الصادرات، وزيادة إيرادات السياحة، وتعزيز تحويلات المصريين العاملين بالخارج، واستعادة قوة إيرادات قناة السويس مع تحسن الأوضاع الإقليمية، إلى جانب تعظيم الاستفادة من المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

كما يرى أن ملف الطاقة يجب أن يحتل مكانة رئيسية داخل البرنامج الوطني، وأن يكون التمويل الأخضر أحد أهم محاوره فمن الضروري رفع نسبة التمويل الأخضر تدريجيا خلال السنوات المقبلة، وأتمنى أن تصل إلى نحو ٤٠% بدلا من المستويات الحالية التي تدور حول ٥%، لأن الطاقة النظيفة والمتجددة أصبحت ضرورة اقتصادية قبل أن تكون ضرورة بيئية.

ورغم أن مشروعات الطاقة المتجددة تحتاج إلى استثمارات أولية مرتفعة، فإن هنا يأتي الدور الحيوي للقطاع المصرفي في توفير التمويلات الميسرة التي تساعد الشركات على اقتناء التكنولوجيا والمعدات اللازمة لإنتاج الطاقة النظيفة، إلى جانب أهمية تقديم الدولة حوافز ضريبية وتشجيعية تدعم هذه الاستثمارات وتزيد من جاذبيتها.

كما يمكن إعادة إطلاق مبادرات تمويلية موجهة، على غرار المبادرات التي استفادت منها القطاعات الصناعية في السنوات الماضية، بحيث يتم توفير تمويل منخفض التكلفة للقطاعات الإنتاجية ذات الأولوية، وهو ما يسهم في زيادة الإنتاج، ورفع معدلات التصدير، وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز النمو الاقتصادي بصورة مستدامة.

وليد عادل:

التنمية القائمة على الإنتاج الحقيقي الضامن الأساسي للنمو طويل الأجل

قال وليد عادل، المحلل والخبير الاقتصادي، إن نجاح أي برنامج مع صندوق النقد الدولي لا يقاس بالحصول على التمويل أو تنفيذ الإصلاحات فحسب، وإنما بقدرة الدولة على توظيف تلك الإصلاحات في بناء اقتصاد أكثر قوة واستدامة، مشيرا إلى أن القروض تمثل أدوات تمويل مؤقتة، بينما تظل التنمية القائمة على الإنتاج الحقيقي هي الضامن الأساسي للنمو طويل الأجل.

وأوضح أن المرحلة المقبلة تتطلب إطلاق برنامج اقتصادي وطني شامل، ينطلق من أولويات الاقتصاد المصري ويعتمد على رؤية محلية واضحة، بدلا من الاقتصار على الأستجابة للمتغيرات والتحديات الخارجية، مؤكدا أن هذا البرنامج يجب أن يرتكز على عدد من المحاور الرئيسية.

وأضاف أن المحور الأول يتمثل في التحول من اقتصاد يعتمد على الاستيراد إلى اقتصاد يقوده الإنتاج المحلي، من خلال دعم الصناعة الوطنية، وتعميق التصنيع المحلي، وزيادة نسبة المكون المحلي في مختلف الصناعات، بما يسهم في خفض فاتورة الواردات، وتوفير فرص عمل مستدامة، وتعزيز القيمة المضافة للاقتصاد.

وأشار إلى أن زيادة الصادرات تمثل الركيزة الأساسية لتوفير موارد مستدامة من النقد الأجنبي، موضحا أن استقرار سوق الصرف لا يمكن تحقيقه دون قاعدة تصديرية قوية ومتنوعة تشمل قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، وفي مقدمتها السياحة والخدمات التكنولوجية.

وأكد أن تمكين القطاع الخاص يجب أن يكون أحد المحاور الرئيسية للبرنامج الاقتصادي الجديد، من خلال تبسيط الإجراءات، وتوفير التمويل، وخفض تكلفة ممارسة الأعمال، إلى جانب ترسيخ مبادئ المنافسة العادلة، بما يعزز قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وشدد على أن الاستثمار في رأس المال البشري أصبح ضرورة اقتصادية، وليس مجرد ملف خدمي، لافتا إلى أن تطوير منظومة التعليم الفني، والتوسع في برامج التدريب، وتعزيز التحول الرقمي والابتكار، تمثل أدوات رئيسية لرفع الإنتاجية وتحسين تنافسية الاقتصاد المصري.

وفيما يتعلق بالسياسات المالية، دعا إلى مواصلة جهود الانضباط المالي وخفض معدلات الدين العام وعجز الموازنة، مع الحفاظ على الإنفاق الموجه إلى قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، باعتبارها استثمارات أساسية في التنمية البشرية واستدامة النمو.

كما طالب بإعادة توجيه الاستثمارات العامة نحو القطاعات الإنتاجية ذات العائد الاقتصادي المرتفع، وفي مقدمتها الصناعة، والزراعة، والطاقة الجديدة والمتجددة، والخدمات اللوجستية، بما يسهم في زيادة الناتج المحلي وتعزيز القدرة التصديرية للاقتصاد.

وأكد وليد عادل أن انتهاء برنامج صندوق النقد الدولي يجب أن يمثل بداية مرحلة جديدة من الإصلاح الاقتصادي، تقوم على رؤية مصرية خالصة تستفيد من الخبرات السابقة، وتعمل على توظيف المقومات التي تمتلكها الدولة، وفي مقدمتها السوق المحلية الكبيرة، والموقع الجغرافي المتميز، والبنية التحتية الحديثة، وشبكة الاتفاقيات التجارية، لتحويلها إلى معدلات إنتاج أعلى، وصادرات أكبر، وفرص عمل مستدامة.

ونوه إلى أن مستقبل الاقتصاد المصري لن يبنى على القروض، وإنما على الإنتاج والاستثمار الحقيقي، مشددا على أن نجاح المرحلة المقبلة يتطلب شراكة فعالة بين الدولة والقطاع الخاص لخلق قيمة مضافة حقيقية، وبناء اقتصاد وطني قوي يقوده الإنتاج، وتدعمه المعرفة والابتكار، ويحقق تنمية مستدامة.

محمد عبد المنعم:

تقليص فاتورة الواردات المدخل الحقيقي للإصلاح

قال محمد عبد المنعم، الخبير المصرفي، إن نجاح أي برنامج إصلاح اقتصادي يتطلب معالجة الاختلالات الهيكلية، وفي مقدمتها خفض عجز الموازنة وتقليل الاعتماد على الاقتراض، عبر تقليص الفجوة التمويلية الناتجة عن ارتفاع فاتورة الواردات

وأوضح أن تحقيق ذلك يستلزم زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي بشكل مستدام من خلال التوسع في التصدير، ودعم القطاعات التي تمتلك فيها مصر ميزة تنافسية، إلى جانب تعميق التصنيع المحلي لتحقيق قيمة مضافة أكبر وتقليل الاعتماد على الاستيراد

وأشار إلى أهمية تحقيق الاكتفاء الذاتي في الصناعات والسلع الاستراتيجية، مثل التوسع في تكرير البترول بدلا من استيراد المنتجات المكررة، وزيادة إنتاج المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والذرة، بما يسهم في خفض فاتورة الواردات وتخفيف الضغوط على العملة الأجنبية، فزيادة الصادرات، إلى جانب توطين الصناعة والتوسع في التصنيع الزراعي، تمثل الركائز الأساسية لتوفير تدفقات دولارية مستدامة، لافتا إلى أن السياحة تظل مصدر مهم للنقد الأجنبي، لكنها لا يمكن الاعتماد عليها وحدها في خطة اقتصادية طويلة الأجل نظرا لتأثرها بالمتغيرات الخارجية.

ويرى أن المرحلة المقبلة تتطلب إطلاق مبادرات من الدولة والقطاع المصرفي لدعم البرنامج الاقتصادي، تركز على تشجيع التصدير والقطاع الصناعي من خلال برامج تمويل منخفضة التكلفة وحوافز يقدمها البنك المركزي لزيادة الإنتاج وتعزيز تنافسية الصادرات المصرية.

وأكد أن بناء اقتصاد إنتاجي قائم على الصناعة والتصدير وتعظيم القيمة المضافة هو الطريق الأكثر استدامة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتقليل الحاجة إلى الاقتراض الخارجي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وفيما يتعلق بدور القطاع المصرفى فى هذا التوجه، قال أن نجاح أي برنامج اقتصادي متكامل يرتبط بدرجة كبيرة بالدور الذي سيقوم به القطاع المصرفي، والذى لابد أن يتحول من المفهوم التقليدي القائم على توفير التمويل فقط، إلى دور أكثر عمق وتأثير، ويبدأ ذلك من إعادة توجيه التمويلات نحو القطاعات الأكثر احتياج وفي مقدمتها القطاع الصناعي، خاصة الصناعات التي تستهدف توطين الصناعة المحلية، وإنتاج الخامات ومستلزمات الإنتاج، كما ينبغي أن يحظى قطاع التكنولوجيا بأولوية في التمويل، لما يمثله من ركيزة أساسية لتعزيز الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، إلى جانب دعم القطاع الزراعى فضلا عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأوصى بأن تتبنى البنوك أدوات وبرامج جديدة لدعم الصادرات، سواء من خلال تسهيل إجراءات تمويل التجارة الخارجية، أو تطوير برامج خاصة بالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، بما يساعد الشركات المصرية على التوسع في الأسواق الخارجية وزيادة قدرتها التنافسية، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على تعزيز حصيلة الدولة من النقد الأجنبي.

وأشار إلى أنه من الملفات التي تستحق اهتمام أكبر التمويل متوسط وطويل الأجل، إذ لا تزال بعض المؤسسات التمويلية تتردد في التوسع فيه نتيجة ارتفاع مستويات المخاطر وعدم اليقين المرتبط بهذه النوعية من التمويلات.

مشيرا الى أن هناك مجموعة من المبادرات التي ينبغي أن تتبناها الدولة والقطاع المصرفي خلال المرحلة المقبلة لدعم البرنامج الاقتصادي وتحقيق أهدافه، وفي مقدمتها إطلاق مبادرات متخصصة لتشجيع التصدير ودعم القطاع الصناعي، باعتبارهما الركيزتين الأساسيتين لأي نهضة اقتصادية حقيقية، والتى يمكن أن تأتي بدعم من البنك المركزي، سواء من خلال توفير برامج تمويل منخفضة التكلفة، أو تقديم حوافز تمويلية تتضمن خفض أسعار العائد للأنشطة الصناعية والتصديرية، بما يعزز قدرة الشركات على زيادة الإنتاج والتوسع في الأسواق الخارجية، ويرفع من تنافسية المنتج المصري.

كما أن دعم القطاعات الإنتاجية لا يقتصر على التمويل التقليدي فقط، وإنما يتطلب تنويع مصادر التمويل واستحداث آليات جديدة تتناسب مع احتياجات المشروعات الكبرى، وهو ما يستدعي تنشيط سوق أدوات الدين، سواء من خلال التوسع في إصدار السندات أو الصكوك، لتصبح مكملا مهما للتمويل المصرفي التقليدي.

فالاعتماد على أدوات تمويل متنوعة يسهم في توفير السيولة اللازمة للمشروعات القومية والاستثمارية الكبرى، ويخفف في الوقت ذاته الضغط على البنوك، كما يمنح المستثمرين خيارات أوسع للمشاركة في تمويل مشروعات التنمية.

ومن ثم فإن المرحلة المقبلة تتطلب مزيج من المبادرات التمويلية المحفزة، وتطوير أدوات التمويل، بما يضمن توفير التمويل اللازم للقطاعات الإنتاجية، ودعم الصادرات، وتعزيز النمو الاقتصادي بصورة مستدامة.

طارق حلمى:

تقليل الاعتماد على التمويلات الخارجية مرتفعة التكلفة وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية

وقال طارق حلمى الخبير المصرفي، إن توجيه الرئيس عبد الفتاح السيسي بإعداد برنامج اقتصادي وطني لمرحلة ما بعد صندوق النقد الدولي يمثل خطوة استراتيجية تستهدف الانتقال من مرحلة الاعتماد على برامج الإصلاح المرتبطة بسد الفجوات التمويلية وتحقيق الاستقرار المالي، إلى مرحلة تقوم على تحقيق نمو اقتصادي مستدام يعتمد على الإمكانات الذاتية للاقتصاد المصري.

وطالب أن يكون برنامج مصرى الاقتصادى قائم على تبني سياسات تدعم جانب الإنتاج بما يعزز قدرته على النمو وخلق فرص العمل وزيادة مصادر النقد الأجنبي، مما يسهم فى تقليل الاعتماد على التمويلات الخارجية مرتفعة التكلفة، بما يمنح الاقتصاد قدرة أكبر على مواجهة الصدمات العالمية،بالاضافة إلى ضرورة العمل على استكمال التحول الهيكلى داخل الاقتصاد عبر زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية، وفي مقدمتها الصناعة والزراعة وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، باعتبارها القطاعات الأكثر قدرة على خلق فرص عمل مستدامة، اضافة الى فسح المجال امام القطاع الخاص من خلال تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة.

وأشار حلمي أن الفترة الراهنة تتطلب التركيزعلى تحسين بيئة الأعمال عبر تبسيط إجراءات التراخيص وتخصيص الأراضي،وتخفيف الأعباء الضريبية، مما يزيد من الاستثمار ويمنح المستثمرين الثقة فى قوة الاقتصاد المصري.

وطالب بوضع استراتيجية وطنية لزيادة الصادرات المصرية، خاصة للأسواق الأسواق الأفريقية، من خلال تقديم حوافز للمصدرين وتطوير الخدمات اللوجستية، بما يسهم في تحقيق تدفقات مستدامة من النقد الأجنبي، ويحد من الضغوط على سوق الصرف، ويحقق نمو اقتصادي مستدام.

هناء الهلالي:

زيادة الإنتاج وتحسين سلاسل الإمداد

بداية تؤكد الدكتورة هناء الهلالى الخبيرة الاقتصادى، أن تجربة التعاون بين مصر وصندوق النقد الدولي بدأت منذ سنوات وتحديدا منذ انضمام مصر لعضويته في ديسمبر١٩٤٥ وشهدت هذه العلاقة مراحل متعددة من التمويل والتعاون الاقتصادية، ففى ٢٠١٦ تم توقيع اتفاق بقيمة ١٢ مليار دولار لدعم برنامج إصلاح اقتصادي شامل، تضمن تحرير سعر الصرف وإعادة هيكلة الدعم، ثم فى ٢٠٢٢ حصلت مصر على تمويل بقيمة ٣ مليارات دولار لمواجهة تداعيات الأزمة الروسية-الأوكرانية وخروج الاستثمارات الأجنبية، وفى ٢٠٢٤ تم توسيع الاتفاق ليصل إلى ٨ مليارات دولار، مع التركيز على مرونة سعر الصرف، والضبط المالي، وتمكين القطاع الخاص،ولجأت مصر في عام ٢٠٢٠ للحصول على ٢,٧٧ مليار دولار لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، ثم تم توقيع مرفق الصلابة والاستدامة والذى يمثل أحدث أوجه التعاون، حيث يهدف إلى دعم مشروعات التحول الأخضر ومواجهة التغيرات المناخية.

وأضافت أن تجربة التعاون مع الصندوق أسهمت في استعادة ثقة المؤسسات المالية الدولية، وتوفيرمظلة تمويلية شجعت الاستثمارات، وخاصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما صاحبت شروط الصندوق إجراءات تقشفية، مثل رفع الدعم عن المحروقات والسلع الأساسية، وانخفاض متتابع في قيمة الجنيه، مما أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية والأعباء المعيشية على المواطنين.

وأضافت أن توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بإعداد برنامج اقتصادي وطني خالص بعد انتهاء التعاون مع صندوق النقد الدولي تمثل مرحلة جديدة في مسار الإصلاح الاقتصادي، مشيرا إلى أن الاقتصاد المصري بات أكثر قدرة على الاعتماد على موارده الذاتية.

وأشارت إلى أن المرحلة الحالية تتطلب برنامجا اقتصاديا يتناسب مع الظروف المحلية والتحديات العالمية، لافتا إلى أن الدولة تجاوزت مرحلة الاعتماد على التمويل الخارجي بشكل كبير، في ظل تحسن مؤشرات النقد الأجنبي وزيادة التدفقات من مصادر متعددة، مثل الاستثمار والسياحة وتحويلات المصريين فى الخارج.

وشددت على أن توجيهات الرئيس أن يكون برنامج الاقتصاد المصرى الشامل قائم على خفض الأعباء المعيشية على المواطنين لن يتحقق الا من خلال زيادة الإنتاج وتحسين سلاسل الإمداد، والدولة تعمل على دعم القطاعات الإنتاجية، خاصة الزراعة والصناعة، بما يساهم في زيادة المعروض من السلع الأساسية، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على استقرار الأسعار وتراجع معدلات التضخم خلال الفترة المقبلة.

وتطرقت إلى أهمية إعادة هيكلة جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤكدا أن هذا القطاع يمثل محركا أساسيا للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل للشباب.

وأوضحت أن دعم هذا القطاع يشمل توفير التمويل والتدريب والتسويق، بما يعزز قدرته على المساهمة في الاقتصاد الوطني وربطه بالمشروعات الكبرى.

وأضافت أن المرحلة المقبلة في الاقتصاد المصري تعتمد على تعزيز الإنتاج المحلي، وتوسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية، وتحسين كفاءة إدارةالموارد لتحقيق نمو مستدام.

وأضافت أن طلب الرئيس السيسى للحكومة بوضع رؤية شاملة لبرنامج اقتصاد مصرى يعطى ثقة للمستثمرين بشأن مسار الإصلاح الاقتصادي،خلال السنوات القادمة يتضمن أهدافا واضحة وترتكز على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتقليص الاستثمارات العامة، خاصة الممولة بالاقتراض.

وأوضحت أن التوسع في الاستثمارات الممولة بالدين يرفع أعباء المديونية، وينعكس في النهاية على معدلات التضخم وسعر صرف الجنيه، بما يدخل الاقتصاد في دائرة متكررة من الاقتراض والضغوط التضخمية.

وأضافت أن مصر حصلت بالفعل خلال السنوات الماضية على أكبر قدر ممكن من التمويلات من المؤسسات الدولية، سواء من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو المفوضية الأوروبية، مما يجعل فرص الحصول على تمويلات ميسرة إضافية محدودة.

وشدد على أن المرحلة المقبلة تتطلب الاعتماد بصورة أكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة المشروعات الموجهة للتصدير، باعتبارها المصدر الأكثر استدامة لتوفير النقد الأجنبي، وسد الفجوة التمويلية، وتقليل الحاجة إلى الاقتراض الخارجي.

وأوضحت أن هذه الاستثمارات لا توفر تدفقات دولارية فقط عند دخولها، وإنما تخلق أيضا صادرات جديدة تعزز حصيلة النقد الأجنبي وتحسن الميزان التجاري، بما يساعد على معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد.

ووصفت البرنامج الحالي مع صندوق النقد بأنه الأصعب أمام الاقتصاد المصري، مشيرا إلى أن الدولة لا يمكنها التعويل مستقبلا على صفقات استثنائية أو برامج تمويل ضخمة، مثل صفقة رأس الحكمة أو برامج إنقاذ جديدة بنفس الحجم.

وأضاف أن نجاح المرحلة المقبلة سيكون مرهونا بقدرة الحكومة على تنفيذ برنامج اقتصادي يعتمد على الإنتاج والتصدير والاستثمار الخاص، وليس التوسع في الاقتراض.

ـــــــات الدين وتمويل يقود الإنتاج

ـــــلامح البرنامج الوطني لبناء اقتصاد مستدام

محمد أُنيس:

الحفاظ على «الوضوح والموثوقية» خطوة مهمة لمرحلة ما بعد صندوق النقد

قال محمد أنيس عضو الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع والمحلل المالي إن المستثمرين، سواء المحليون أو الأجانب، يبحثون في المقام الأول عن اقتصاد يتسم بـ«الوضوح» و«الموثوقية»، موضحا أن برامج صندوق النقد الدولي نجحت في توفير هذين العنصرين من خلال خطة إصلاح واضحة ومحددة زمنيا.

وأضاف أن مصر تعيش حاليا مرحلة انتقالية، إذ تواصل تنفيذ التزاماتها ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، مثل تطبيق مرونة سعر الصرف، واستكمال إصلاح دعم الطاقة، وتنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، بالتوازي مع الاستعداد للانتقال إلى مرحلة جديدة يقودها برنامج اقتصادي وطني.

وأكد أنيس أن الإعلان عن البرنامج الاقتصادي الوطني يجب أن يتم خلال الأشهر المقبلة، وقبل انتهاء برنامج صندوق النقد، حتى يحافظ على ثقة المستثمرين ويضمن استمرار حالة الوضوح بشأن السياسات الاقتصادية، مشددا على ضرورة أن يكون البرنامج شاملا، وقابلا للتنفيذ، ومصحوبا بجداول زمنية وأهداف واضحة.

وأوضح أن رؤيته للمرحلة المقبلة يمكن تلخيصها في خمس كلمات هي: «استثمار أجنبي مباشر مستهدف التصدير»، مشيرا إلى أن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمثل أفضل وسيلة لسد الفجوة التمويلية، مع تجنب الاعتماد على التدفقات قصيرة الأجل، إلى جانب توفير موارد دولارية مستدامة من خلال زيادة الصادرات.

وأشار إلى أن نجاح هذا التوجه يتطلب توجيه مختلف السياسات الحكومية لدعم الاقتصاد الإنتاجي، من خلال توفير العمالة المدربة، وإتاحة الأراضي الصناعية المرفقة، والتركيز على القطاعات التي تمتلك فيها مصر مزايا تنافسية، وفي مقدمتها الصناعات التحويلية والسياحة.

وشدد أنيس على أن الهدف الاستراتيجي للبرنامج الوطني لا يقتصر على زيادة الصادرات، وإنما يتمثل في تقليص الفجوة بين الصادرات والواردات، بما يحقق فائضا في الميزان التجاري، ويدعم استقرار الاقتصاد المصري على المدى الطويل.

وأكد على أن نجاح مرحلة ما بعد صندوق النقد الدولي يرتبط بقدرة الحكومة على طرح برنامج اقتصادي وطني يتسم بالشفافية والوضوح، ويضع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للتصدير في صدارة أولوياته، باعتباره المسار الأكثر استدامة لتعزيز موارد الدولة من النقد الأجنبي ودعم النمو الاقتصادي.

عز الدين حسانين:

الإصلاح الهيكلي والاعتماد على الذات وتطوير سياسات إدارة الدين

قال الدكتور عز الدين حسانين، الخبير الاقتصادي، إن مصر تتجه إلى مرحلة جديدة عنوانها «ما بعد صندوق النقد الدولي»، من خلال إعداد برنامج اقتصادي وطني يستهدف استكمال الإصلاحات الهيكلية وتعزيز الاعتماد على القدرات الذاتية للاقتصاد المصري.

وأوضح أن مصر لديها تاريخ طويل من التعاون مع صندوق النقد الدولي، حيث أبرمت ١٢ اتفاقية منذ عام ١٩٦٢، إلا أن المرحلة المقبلة تستهدف بناء برنامج اقتصادي مصري خالص يقلل الاعتماد على الاقتراض الخارجي، ويركز على خفض الدين العام وتحقيق نمو مستدام.

وأضاف أن اختيار الدكتور حسين عيسى نائبا لرئيس مجلس الوزراء للتنمية الاقتصادية يعكس توجه الدولة نحو إدارة المرحلة المقبلة برؤية اقتصادية وطنية تتجاوز متطلبات برامج الإصلاح التقليدية.

وأشار حسانين إلى أن الاقتصاد المصري لا يزال يواجه تحديا يتمثل في اتساع الفجوة التجارية، موضحا أن الواردات تبلغ نحو ٩١ مليار دولار مقابل صادرات تقترب من ٤٠ مليار دولار، وهو ما يخلق فجوة في توفير النقد الأجنبي، رغم الإيرادات المحققة من السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين بالخارج.

وأكد أن الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل والاقتراض الخارجي لسد هذه الفجوة ليس حلا مستداما، بل يتطلب زيادة الإنتاج والصادرات لتوفير موارد دولارية مستقرة.

ولفت إلى وجود خلل هيكلي في القطاع الصناعي، موضحا أن مصر تستورد مستلزمات إنتاج بقيمة كبيرة، بينما لا يتم توجيه سوى جزء منها لإنتاج سلع مخصصة للتصدير، الأمر الذي يزيد الضغط على موارد النقد الأجنبي. ورأى أن الحل يكمن في جذب استثمارات أجنبية، خاصة من الشركات الصغيرة والمتوسطة العالمية، لتصنيع مستلزمات الإنتاج محليا وتقليل فاتورة الاستيراد.

وفيما يتعلق بإدارة الدين العام، دعا حسانين إلى تبني أدوات تمويل مبتكرة، مثل مبادلة الديون بالأصول أو استخدام السندات الخضراء، بما يسهم في خفض أعباء الدين الخارجي، إلى جانب العمل على زيادة الاحتياطي النقدي لدعم استقرار الاقتصاد وتعزيز قوة العملة المحلية.

وانتقد الخبير الاقتصادي تركيز البنوك على الاستثمار في أذون وسندات الخزانة الحكومية، مطالبا بإعادة توجيه جزء أكبر من التمويل إلى القطاعات الإنتاجية، وفي مقدمتها الصناعة والزراعة، بما يسهم في زيادة الإنتاج وخلق فرص العمل.

كما دعا البنك المركزي إلى وضع حدود لاستثمارات البنوك في أدوات الدين الحكومي، بما يشجعها على التوسع في تمويل المشروعات الإنتاجية، مؤكدا أن دور القطاع المصرفي يجب أن يتحول من تمويل عجز الموازنة إلى دعم التنمية الاقتصادية.

وأشار حسانين إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة يمثل أحد أبرز التحديات أمام الاستثمار، داعيا إلى تبني آليات تمويل أقل تكلفة، بما يخفف الأعباء على المستثمرين ويعزز قدرة القطاع الخاص على التوسع والإنتاج.

واستطرد أن نجاح البرنامج الاقتصادي الوطني يتطلب تنفيذ إصلاحات هيكلية حقيقية، تقوم على دعم الصناعة، وتعميق التصنيع المحلي، وتطوير سياسات إدارة الدين، وتوجيه التمويل المصرفي نحو القطاعات الإنتاجية، بما يسهم في بناء اقتصاد أكثر قدرة على تحقيق النمو المستدام وتقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي.

مجدى عبد الفتاح:

إعادة ترتيب الأولويات القائمة وتسريع وتيرة تنفيذها

وقال مجدى عبد الفتاح الخبير الاقتصادي،إن المرحلة الاقتصادية لمصر بعد انتهاء برنامج صندوق النقد الدولي لا تحتاج إلى صياغة أولويات جديدة بقدر ما تحتاج إلى إعادة ترتيب الأولويات القائمة وتسريع وتيرة تنفيذها، مشيرا إلى أن الحكومة سبق أن وضعت إطارا للمرحلة الجديدة من خلال السردية الوطنية التي ناقشت مختلف التحديات الاقتصادية.

وأوضح عبد الفتاح أن التطورات الاقتصادية الأخيرة تعطي أولوية للعمل على الملفات المتعلقة بأمن الطاقة، وتعزيز دور القطاع الخاص، ورفع معدلات الادخار والاستثمار المحلي، وزيادة القدرة التصديرية للاقتصاد، موضحا أن أي برنامج اقتصادي يجب ألا يقتصر على مؤشرات النمو أو التضخم فقط، بل على مدى قدرته على إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد.

وأضاف أن البرنامج الجديد يجب أن يحافظ على مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والمتمثلة في مرونة سعر الصرف واستهداف خفض مستويات التضخم، مع التركيز على زيادة الإنتاج، وتوفير فرص العمل، ورفع معدلات دخل المواطنين، وتوفير شبكة حماية لهم من الصدمات.

وأكد على أن البرنامج الجديد يجب أن يتوافق مع أهداف استراتيجية الدولة ٢٠٣٠، والإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها في برنامج التعاون السابق مع صندوق النقد الدولي، خاصة مرونة سعر الصرف، مشيرا إلى أن التخلي عن تلك الإصلاحات سيعيد الاقتصاد المصري إلى نقطة الصفر مرة أخرى.

وأشارأن البرنامج الجديد يجب أن يركز على تعزيز موارد البلاد من النقد الأجنبي، ورفع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تذليل العقبات أمام المستثمرين، وتنمية قطاع السياحة، وزيادة معدلات التصدير، ومواصلة العمل على تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، بما يسهم في رفع معدلات الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

وأضاف أن تحجيم التضخم يجب أن يكون على رأس أولويات الحكومة في البرنامج الجديد، مشيرا إلى ضرورة خلق آليات جديدة لمحاربة التضخم، وليس الاعتماد فقط على زيادة المرتبات والأجور.

تامر يوسف: تطوير المشروعات الصغيرة المتوسطة كفيل بنقل الاقتصاد المصرى إلى العالمية

ومن جانبة طالب تامر يوسف، الخبير الاقتصادي، أن توجيه الرئيس السيسى للحكومة المصرية، بوضع رؤية شاملة لبرنامج اقتصادى مصرى،يعد ذلك استكمال لمنظومة الاصلاح الاقتصادى الحالية،لذا يجب أن تكون هناك رؤية اعمق ومستهدفات محددة لما سيكون علية الاقتصاد المصرى خلال السنوات القادمة.

وأكد أن تجربة التعاون بين مصر وصندوق النقد الدولى، لم تكن سيئة، ولكن الأحداث العالمية كان لها تأثير كبير فى زيادة الأعباء المالية،حيث أن كل اصلاح اقتصادى هناك فاتورة لابد وأن يتم دفعها، ولكن مصر لديها المواد المالية التى تستطيع من خلالها ايقاف الاقتراض الخارجى، حيث يسهم استكمال برنامج الطروحات الحكومية فى تمكين القطاع الخاص للعب دور محورى فى المنظومة الاقتصادية.

وأضاف دعم الدولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة،بحيث تصبح تلك المشروعات جزء من سلاسل الإمداد فى العملية الإنتاجية، من خلال العمل على ضخ مزيد من التمويلات، وتوفير منظومة متكاملة للتدريب والتسويق الجيد، كفيل بنقل الاقتصاد المصرى إلى العالمية.

وأشار إلى أن البرنامج يجب أن ينقل الاقتصاد من اقتصاد استهلاكي قائم على الاستيراد من الخارج إلى اقتصاد إنتاجي قائم على تصنيع السلع بمكون محلي مرتفع، قادر على تلبية احتياجات السوق المحلية والتوجه إلى التصدير، بالإضافة إلى تحقيق تقدم في المستهدفات التي لم تتحقق خلال برنامج التعاون مع صندوق النقد الدولي، والتي تتعلق بفتح الاقتصاد أمام القطاع الخاص، وتعزز التنافسية بين مختلف الشركات.

نوال عبد المنعم:

توطين الصناعة والاستثمار

أكدت الدكتور نوال عبد المنعم الخبيرة الاقتصادية، أن وضع برنامج اقتصادى وطنى شامل لمرحلة ما بعد انتهاء التعاون مع صندوق النقد الدولى، يمثل مرحلة جديدة من هيكلة وتطوير الاقتصاد المصرى،لذا يجب أن يتم وضع البرنامج يعتمد على دعم النمو وتحسين مستوى معيشة المواطنين،ولن يتحقق ذلك بدون العمل على زيادة الانتاج والاستثمار،وخفض معدلات التضخم ووضع رؤية واضحة لتقليص حجم الديون فى الداخل والخارج،من خلال تعزيز المواد المالية للدولة من مصاد لا تضيف مزيدمن الأعباء على الأجيال القادمة،والعمل على نمو الصادرات وتوطين الصناعة المصرية،والترويج للفرص الاستثمارية مما يسهمفى جذب مزيد من الاستثمارات وتحسن مناخ الاستثمار وتمكين القطاع الخاص فى لعب دور حيوى فى المنظومة الاقتصادية للدولة.

وطالب عبد المنعم القائمين على اعداد البرنامج الاقتصادى المصرى الشامل، الاستعانة بتجارب الدول التى وقفت التعاون مع صندوق النقد الدولي، بحيث يكون لدينا المكاسب الاقتصادية التى تدعم التحول الاقتصادى القادم،والتركيزعلى التوسع فى دعم الدولة للمشروعات،وتحسين بيئة الاستثمار وتقديم الحوافز اللازمة لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية،و توطين الصناعة وزيادة الاعتماد على المنتج المحلي، ووزيادة معدلات التشغيل، وخفض التضخم، وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية.

أيمن حسن سليمان:

تغير هيكل الناتج المحلي من خلال توطين الصناعة وتعميق المكون المحلي

بدوره قال الدكتور أيمن حسن سليمان الخبير المصرفي، إن الحديث عن صياغة برنامج اقتصادي وطني شامل لمرحلة ما بعد صندوق النقد الدولي يمثل ضرورة حتمية لنقل الاقتصاد المصري من مرحلة التثبيت المالي واستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي وهي أهداف الصندوق التقليدية كمرونة سعر الصرف والسيطرة على عجز الموازنة إلى مرحلة النمو الهيكلي المستدام القائم على الإنتاج الحقيقي.

وحتى تخرج الدولة المصرية من عنق الزجاجة بشكل نهائي وتتحرر من دورات الاستدانة حدد سليمان ٥ أولويات هيكلية وجوهرية يجب أن يرتكز هذا البرنامج الوطني عليها.

وأشار إلى تغيير هيكل الناتج المحلي من خلال توطين الصناعة وتعميق المكون المحلي والتركيز على الصناعات التحويلية التي تمتلك فيها مصر ميزة تنافسية لضمان ألا يؤدي أي نمو اقتصادي إلى زيادة موازية في فاتورة استيراد المواد الخام.

ونوه إلى الصادرات السلعية المستهدفة من خلال ربط الحوافز والإعفاءات الضريبية بنسبة الصادرات للخارج مع استهداف أسواق محددة (مثل السوق الأفريقية والعربية) للوصول بحجم الصادرات لآفاق تعوض فجوة النقد الأجنبي.

ولفت إلى إدارة واستدامة الدين العام (تفكيك معضلة خدمة الدين) من خلال استراتيجية متوسطة الأجل لخفض نسبة الدين للناتج المحلي عن خفض حقيقي لمعدلات الاستدانة الخارجية والاعتماد على أدوات تمويلية غير تقليدية (مثل مبادلة الديون بالاستثمارات).

فضلا عن إطالة عمر الدين من خلال تحويل الديون قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل لتقليل الضغط الفوري على موارد الموازنة والاحتياطي النقدي.

وذكر أن الخروج من عنق الزجاجة يتطلب تحول الدولة من دور «المستثمر والممول الرئيسي» إلى دور «المنظم والمراقب» من خلال إفساح المجال كاملا للقطاع الخاص (مبدأ الحياد التنافسي).

إلى جانب تفعيل وثيقة سياسة ملكية الدولة بجدية عبر تسريع برنامج الطروحات وجذب استثمارات مباشرة (FDI) بدلا من الاعتماد على الأموال الساخنة (Hot Money) التي تتسم بالتقلب وتضغط على الجنيه عند خروجها.

وكذلك تبسيط بيئة الأعمال وحوكمة المنظومة الجمركية والضريبية بتقليل زمن الإفراج الجمركي وخلق مناخ استثماري يتسم بالشفافية واليقين التشريعي لإعادة بناء ثقة مجتمع الأعمال المحلي والدولي.

تعد مصر من الدول المتأثرة بالصدمات البيئية والجيو-سياسية لذا يجب أن يتضمن البرنامج توليد الطاقة واستدامة الموارد عبر تعزيز مشروعات الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة لتقليل استهلاك الوقود الأحفوري المحيط بالأزمات مع إقرار سياسات صارمة لإدارة الموارد المائية (مثل ميثاق تخصيص المياه) لضمان الأمن الغذائي والزراعي، بحسب سليمان.

واستطرد أنه لا يمكن لبرنامج وطني أن ينجح دون مظلة حماية اجتماعية تحمي الفئات الأولى بالرعاية من التبعات التضخمية السابقة، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام بزيادة ملموسة وموجهة بحسم نحو قطاعي الصحة والتعليم كاستثمار طويل الأجل في إنتاجية المواطن، إلى جانب الحماية الاجتماعية المشروطة بتحسين كفاءة الدعم النقدي (مثل برامج تكافل وكرامة) وربطه بمؤشرات تنموية واضحة لضمان وصوله لمستحقيه الفعليين.

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢-٠٧٠-٢
نداء لأهل مصر
بإيديك
مايتنصبش
عليك

CIB
EXPLORE
world
CIB | EXPLORE
غيّرنا السفر
لمعرفة المزيد:
LONDON CAB
خدمة المسار السريع
صالات المطار
SCAN ME
CIB
بنك تثق فيه
/CIBEgypt
WWW.CIBEG.COM
١٩٦٦٦

البنك الزراعي المصري
Agricultural Bank of Egypt
شهادة الخير
17.25%
يصرف سنويًا
خطط لمستقبل أسرتك مع شهادة الخير
ذات العائد الثابت من البنك الزراعي
مدة الشهادة ثلاث سنوات تبدا من ١٠٠٠ جنيه ومضاعفاتها
17%
يصرف شهريًا
البنك الزراعي
بنك كبير
19080

بنك فيصل الإسلامي المصري
رائد العمل المصرفي الإسلامي
مرابحة محطات الطاقة الشمسية للأفراد والشركات
بيئة نظيفة وتوفير بلا حدود
التمويل بنظام المرابحة الشرعية.
معدلات عائد تنافسية وفترة سداد تصل إلى 7 سنوات.
توفير فواتير الكهرباء.
الاستفادة من فائض إنتاج الكهرباء.
تطبق الشروط والأحكام
تراث عريق
ومستقبل مشرق
www.faisalbank.com.eg
19851
رقم التسجيل الضريبي الموحد 808-027-200